

جامعة ميدأوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة المشاريع

أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل: دراسة
تطبيقية على مشاريع هندسة النفط والغاز في المملكة العربية السعودية.

إعداد الطالب/

علي باسم المعلم

٢٠٢١٢٠١٢١٤

المشرف الثاني/

د.فايز جراد

المشرف الرئيسي/

د. الفيصل عبد الحميد

العام الدراسي:

٢٠٢٦ - ١٤٤٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى كل من أسهم في ترسيخ قيمة العلم بوصفه أساس التقدم والرقى،

وإلى من آمنوا بأن البحث العلمي مسؤولية فكرية وأخلاقية قبل أن يكون متطلباً
أكاديمياً،

أهدي هذا العمل المتواضع الذي جاء ثمرةً لجهدٍ متواصل، ومحاولاتٍ متعددة،

راجياً أن يكون إضافة علمية نافعة،

وأن يسهم في إثراء المعرفة وفتح آفاق جديدة للبحث والدراسة في هذا المجال.

شكر ونفلة

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي،

والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة.

فالحمد لله حمداً كثيراً

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور /

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

على كل ما قدماه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في

جوانبها المختلفة.

والشكر والتقدير موصول إلى إدارة جامعة ميد أوشن ممثلة بالكادر الأكاديمي والإداري، لما

قدموه من تسهيلات وتشجيع وتوفير الخدمات المطلوبة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من لم يسعني الحظ بذكر أسمائهم راجياً من المولي عز وجل

أن تكون هذه الدراسة نافذة لدراسات أخرى .

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) بأبعادها الأربعة المتمثلة في كشف التعارضات التصميمية، والتنسيق بين التخصصات الهندسية، والمحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني، وإدارة جودة التنفيذ رقميًا، على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف الأسلوب الكمي في جمع البيانات وتحليلها. وتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في مشاريع هندسة النفط والغاز من المهندسين ومديري المشاريع ومنسقي النمذجة والمشرفين الفنيين، وبلغت العينة (٤٠٠) مفردة جرى توزيع الاستبانة عليها، استُرد منها وُصلح للتحليل (٣٥٧) استبانة. واستُخدمت جملةً من الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS v.27)، تَضَمَّنَت معامل ألفا كرونباخ ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد. وأظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد النمذجة مجتمعةً على تقليل إعادة العمل، إذ بلغ معامل التحديد (٠,٧١٨)، وتبيّن أن بُعد كشف التعارضات التصميمية هو الأكثر تأثيرًا في النموذج المتعدد، فيما حقّق بُعد المحاكاة الرقمية أعلى معامل ارتباط بسيط بالمتغير التابع. وأوصت الدراسة بتبني النمذجة بوصفها منظومةً متكاملةً، وبناء بيئة بيانات مشتركة بين فرق التخصصات، وإنشاء وحدات متخصصة لإدارة الجودة الرقمية، وتطوير الإطار التعاقدى للمشاريع بما يتضمّن متطلبات صريحة لاعتماد النمذجة، فضلًا عن تكثيف الاستثمار في التقنيات المُكمّلة كالواقع المعزز والذكاء الاصطناعي لرفع كفاءة التحقق والتحليل التنبئي للأخطاء.

الكلمات المفتاحية: نمذجة معلومات المنشأة، كشف التعارضات التصميمية، التنسيق بين التخصصات الهندسية، المحاكاة الرقمية، إدارة الجودة الرقمية، إعادة العمل، مشاريع النفط والغاز.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	المستخلص
ه.....	قائمة المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
١.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
١.....	١.١ المقدمة
٢.....	٢.١ مشكلة الدراسة
٣.....	٣.١ أهداف الدراسة:
٤.....	٤.١ أسئلة الدراسة
٥.....	٥.١ فروض الدراسة
٥.....	٦.١ أهمية الدراسة
٧.....	٧.١ الدراسات السابقة:
١٣.....	٨.١ الفجوة البحثية:
١٤.....	٩.١ المنطلقات النظرية للدراسة:
١٧.....	١٠.١ المنهجية وطرق البحث:
١٧.....	١١.١ مجتمع الدراسة وعينتها
١٨.....	١٢.١ مصادر جمع البيانات
١٨.....	١٣.١ أداة الدراسة (الاستبانة)
١٩.....	١٤.١ الأساليب الإحصائية المستخدمة
٢٠.....	١٥.١ حدود الدراسة
٢١.....	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: نمذجة معلومات المنشأة (BIM)	٢١
١.١.٢ تمهيد	٢١
٢.١.٢ مفهوم نمذجة معلومات المنشأة (BIM)	٢٢
٣.١.٢ أهمية نمذجة معلومات المنشأة	٢٣
٤.١.٢ أهداف نمذجة معلومات المنشأة	٢٤
٥.١.٢ أبعاد نمذجة معلومات المنشأة	٢٦
٦.١.٢ استراتيجيات تطبيق نمذجة معلومات المنشأة	٢٩
المبحث الثاني: تقليل إعادة العمل (Rework Reduction)	٣٠
١.٢.٢ تمهيد	٣٠
٢.٢.٢ مفهوم تقليل إعادة العمل	٣٠
٣.٢.٢ أهمية تقليل إعادة العمل	٣١
٤.٢.٢ أهداف تقليل إعادة العمل	٣٣
٥.٢.٢ أبعاد تقليل إعادة العمل في الدراسة الحالية	٣٤
٦.٢.٢ استراتيجيات تقليل إعادة العمل	٣٥
الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها	٣٧
١.٣ تمهيد	٣٧
٢.٣ منهج الدراسة	٣٧
٣.٣ مجتمع وعينة الدراسة	٣٨
٤.٣ أداة الدراسة	٣٩
٥.٣ صدق وثبات أداة الدراسة	٤٠
٦.٣ مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	٤٢
٧.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة	٤٣
الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	٤٥
١.٤ تمهيد	٤٥
٢.٤ تحليل البيانات الديموغرافية	٤٥

٤٦	٣.٤ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
٥١	٤.٤ اختبار فرضيات الدراسة
٥٨	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
٥٨	١.٥ تمهيد
٥٨	٢.٥ نتائج الدراسة
٦١	٣.٥ توصيات الدراسة
٦٣	Abstract
٦٤	المراجع
٦٧	الملاحق
٦٨	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
١.	جدول (٣ - ١): توزيع الاستبانة على فئات مجتمع الدراسة	٣٩
٢.	جدول (٣ - ٢): معاملات ارتباط فقرات المتغير المستقل بالدرجة الكلية للمحور	٤١
٣.	جدول (٣ - ٣): معاملات ارتباط فقرات المتغير التابع (تقليل إعادة العمل) بالدرجة الكلية	٤٢
٤.	جدول (٣ - ٤): معاملات الثبات لأداة الدراسة	٤٢
٥.	جدول (٣ - ٥): مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع (ن = ٣٥٧)	٤٣
٦.	جدول (٤ - ١): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (ن = ٣٥٧)	٤٦
٧.	جدول (٤ - ٢): التحليل الوصفي لفقرات بُعد كشف التعارضات التصميمية	٤٧
٨.	جدول (٤ - ٣): التحليل الوصفي لفقرات بُعد التنسيق بين التخصصات الهندسية	٤٨
٩.	جدول (٤ - ٤): التحليل الوصفي لفقرات بُعد المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني	٤٩
١٠.	جدول (٤ - ٥): التحليل الوصفي لفقرات بُعد إدارة جودة التنفيذ رقميًا	٥٠
١١.	جدول (٤ - ٦): الترتيب العام لأبعاد المتغير المستقل (نموذج معلومات المنشأة)	٥٠

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
١٢.	جدول (٤ - ٧): التحليل الوصفي لفقرات المتغير التابع (تقليل إعادة العمل)	٥١
١٣.	جدول (٤ - ٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل	٥٢
١٤.	جدول (٤ - ٩): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كشف التعارضات التصميمية على تقليل إعادة العمل	٥٤
١٥.	جدول (٤ - ١٠): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التنسيق بين التخصصات الهندسية على تقليل إعادة العمل	٥٥
١٦.	جدول (٤ - ١١): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني على تقليل إعادة العمل	٥٦
١٧.	جدول (٤ - ١٢): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة جودة التنفيذ رقميًا على تقليل إعادة العمل	٥٨

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١.١ المقدمة

تُمثّل صناعة التشييد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والبنية التحتية على المستوى العالمي، إذ تتداخل فيها تخصصات هندسية وإدارية متعددة تتطلب مستوى عالياً من التنسيق والتكامل لضمان تنفيذ المشاريع وفقاً للمواصفات المحددة والجداول الزمنية المعتمدة والميزانيات المرصودة. ويزداد هذا التعقيد بشكل ملحوظ في مشاريع هندسة النفط والغاز التي تتسم بضخامة حجمها وتشعب واجهاتها الهندسية وحساسية معايير السلامة والجودة المطبّقة فيها، مما يجعلها من أكثر المشاريع الهندسية احتياجاً إلى أدوات تقنية متطورة تُعزّز كفاءة الأداء وتحدّ من الأخطاء التنفيذية. (Waqar et al., 2023)

وفي هذا السياق، برزت تقنية نمذجة معلومات المنشأة – (Building Information Modeling – BIM) بوصفها نقلة نوعية في أساليب إدارة المشاريع الهندسية، حيث تُتيح إنشاء نموذج رقمي متكامل يجمع بين الأبعاد الهندسية والزمنية والتكلفة في بيئة تشاركية موحّدة تُمكن جميع أطراف المشروع من العمل على منصة واحدة. وقد أثبتت الدراسات أن تطبيق هذه التقنية يُسهم في تحسين مجالات المعرفة لإدارة المشاريع بصورة شاملة، بما في ذلك إدارة التكلفة والجدول الزمني والمخاطر والاتصالات والجودة، كما أنها تُوفّر أدوات متقدمة لكشف التعارضات التصميمية والتنسيق بين التخصصات والمحاكاة الرقمية قبل مرحلة التنفيذ الفعلي. (Shaqour, 2022)

ومن جهة أخرى، تُعدّ مشكلة إعادة العمل (Rework) من أكثر المشكلات المزمنة التي تُواجه صناعة التشييد عالمياً، إذ تُشير إلى إعادة تنفيذ أنشطة أو عمليات سبق إنجازها بسبب عدم مطابقتها للمواصفات أو وجود أخطاء تصميمية أو تنفيذية، وهو ما يترتب عليه استنزاف كبير للموارد المالية والبشرية والوقتية. وتتنوّع أسباب إعادة العمل بين أسباب تصميمية وتنسيقية وتنفيذية ورقابية، وتتنوّع مسؤوليتها بين أطراف العقد المختلفة وفقاً لمراحل المشروع المتعددة من التصميم إلى التوريد إلى التنفيذ. (Asadi et al., 2023)

وتتفاقم مشكلة إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز بصورة أشدّ حدة مقارنةً بمشاريع التشييد التقليدية، نظراً لتعدد التخصصات الهندسية المتداخلة وارتفاع تكلفة المواد المتخصصة والقيود الزمنية المشددة المرتبطة بجدول الإنتاج والتشغيل. وتُشير الشواهد الميدانية إلى أن ضعف التنسيق بين فرق التصميم والتغييرات

المتكررة ونقص الرقابة على جودة التنفيذ تأتي في مقدمة العوامل المسببة لإعادة العمل في السياق المصري، وهو ما يُلقي أعباءً مالية وزمنية إضافية على هذه المشاريع. (Al-Janabi et al., 2020)

وتأسيساً على ما تقدّم، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة بأبعادها الأربعة — كشف التعارضات التصميمية، والتنسيق بين التخصصات الهندسية، والمحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني، وإدارة جودة التنفيذ رقمياً — على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز في مصر، سعياً نحو سدّ الفجوة البحثية القائمة وتقديم إطار تطبيقي يُسهم في تعزيز كفاءة هذه المشاريع الحيوية.

٢.١ مشكلة الدراسة

تُعدُّ صناعة التشييد في قطاع النفط والغاز من أكثر القطاعات الهندسية تعقيداً وحساسيةً على المستوى العالمي، إذ تتشابك فيها تخصصات هندسية متعددة تشمل الهندسة الإنشائية والميكانيكية والكهربائية وهندسة الأنابيب وهندسة العمليات، وتخضع لمعايير سلامة وجودة صارمة تفرضها طبيعة المنشآت النفطية وما ينطوي عليه تشغيلها من مخاطر بيئية وبشرية جسيمة. وفي ظل هذا التعقيد الهندسي المتشعب، تبرز مشكلة إعادة العمل (Rework) بوصفها واحدة من أخطر التحديات المزمنة التي تُهدّد أداء مشاريع النفط والغاز وتُلقي بظلالها الثقيلة على مثلث المشروع الذهبي المتمثل في التكلفة والوقت والجودة.

وتتجسّد مشكلة إعادة العمل في الاضطرار إلى إعادة تنفيذ أنشطة أو عمليات سبق إنجازها بسبب عدم مطابقتها للمواصفات الفنية أو الرسومات التصميمية أو معايير الجودة المعتمدة، وهو ما يستنزف موارد مالية وبشرية ووقتية كان يُفترض توجيهها نحو أنشطة ذات قيمة مضافة. وتتفاقم هذه المشكلة في مشاريع النفط والغاز بصورة أشد حدة مقارنةً بمشاريع التشييد التقليدية، نظراً لارتفاع تكلفة المواد المتخصصة وصعوبة إعادة تشكيلها، وتعدُّ الواجهات الهندسية بين التخصصات، والقيود الزمنية المشددة المرتبطة بجدول الإنتاج والتشغيل، فضلاً عن البيئات الجغرافية القاسية التي تُنفَّذ فيها هذه المشاريع كالمناطق الصحراوية والبحرية.

وعلى الرغم من التطور التقني الهائل الذي شهدته صناعة التشييد العالمية خلال العقد الأخير، لا سيما في مجال نمذجة معلومات المنشأة (BIM) وما تُتيحه من إمكانيات متقدمة في كشف التعارضات

التصميمية والتنسيق الرقمي بين التخصصات والمحاكاة رباعية وخماسية الأبعاد وإدارة الجودة رقمياً، إلا أن قطاع النفط والغاز — وخاصةً في الدول العربية ومصر تحديداً — لا يزال يُعاني من تبنٍّ محدود وجزئي لهذه التقنية، مما يُبقي على الأساليب التقليدية في التنسيق والمراجعة ومراقبة الجودة التي أثبتت محدوديتها في التعامل مع التعقيد المتزايد لهذه المشاريع.

وتتبقى مشكلة الدراسة الحالية من الملاحظة الميدانية والمتابعة العملية التي تُشير إلى أن نسبة كبيرة من حالات إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز في مصر ترتبط بأسباب كان يمكن تفاديها لو تم توظيف تقنيات نمذجة معلومات المنشأة بأبعادها المتكاملة، إذ تتكرر التعارضات بين الرسومات الهندسية للتخصصات المختلفة التي لا تُكتشف إلا في مرحلة التنفيذ، ويحدث ضعف في التنسيق بين فرق العمل بسبب غياب منصة رقمية مركزية موحدة، ويُعاد تنفيذ أعمال بسبب سوء تسلسل الأنشطة الذي كان يمكن تلافيه عبر المحاكاة الرقمية المسبقة، وتقع انحرافات في الجودة كان يمكن رصدها مبكراً من خلال أنظمة إدارة الجودة الرقمية المدمجة في النموذج.

وبالتوازي مع ذلك، تكشف مراجعة الأدبيات العلمية عن فجوة بحثية واضحة تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين أبعاد نمذجة معلومات المنشأة وتقليل إعادة العمل في سياق مشاريع النفط والغاز بشكل خاص، حيث تركّزت معظم الدراسات السابقة على مشاريع البناء السكنية والتجارية، أو تناولت نمذجة معلومات المنشأة وإعادة العمل كمتغيرين منفصلين دون الربط التطبيقي بينهما في هذا القطاع الحيوي.

وتأسيساً على ما سبق، تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) بأبعاده (كشف التعارضات التصميمية، والتنسيق بين التخصصات الهندسية، والمحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني، وإدارة جودة التنفيذ رقمياً) على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز في السعودية ؟

٣.١ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) بأبعاده الأربعة (كشف التعارضات التصميمية ، والتنسيق بين التخصصات الهندسية ، والمحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني ، وإدارة جودة التنفيذ رقمياً) على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز .

ويتفرّع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف على أثر كشف التعارضات التصميمية (Clash Detection) عبر نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز .
٢. التعرف على أثر التنسيق بين التخصصات الهندسية (Interdisciplinary Coordination) عبر نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز .
٣. التعرف على أثر المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني (4D/5D Simulation) عبر نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز .
٤. التعرف على أثر إدارة جودة التنفيذ رقمياً (Digital Quality Management) عبر نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز .
٥. تقديم توصيات علمية وعملية لشركات النفط والغاز العاملة في مصر حول آليات تبني نمذجة معلومات المنشأة بأبعادها المتكاملة بما يُسهم في الحدّ من إعادة العمل وتحسين الأداء الكلي للمشاريع.

٤.١ أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) بأبعاده (كشف التعارضات التصميمية، والتنسيق بين التخصصات الهندسية، والمحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني، وإدارة جودة التنفيذ رقمياً) على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز؟

الأسئلة الفرعية:

١. ما أثر كشف التعارضات التصميمية عبر نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز؟

٢. ما أثر التنسيق الرقمي بين التخصصات الهندسية عبر نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز؟

٣. ما أثر المحاكاة الرقمية رباعية وخماسية الأبعاد (4D/5D) عبر نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز؟

٥.١ فروض الدراسة

الفرض الرئيسي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) بأبعاده مجتمعة على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز.

الفروض الفرعية:

- الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد كشف التعارضات التصميمية (Clash Detection) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.
- الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد التنسيق بين التخصصات الهندسية (Interdisciplinary Coordination) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.
- الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني (4D/5D Simulation) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.
- الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد إدارة جودة التنفيذ رقميًا (Digital Quality Management) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.

٦.١ أهمية الدراسة

الأهمية العلمية (النظرية):

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من عدة جوانب جوهرية تُسهم في إثراء المعرفة الأكاديمية في مجالي نمذجة معلومات المنشأة وإدارة مشاريع التشييد:

- تُعالج الدراسة فجوة بحثية واضحة تتمثل في ندرة الدراسات التي تربط بين أبعاد نمذجة معلومات المنشأة وتقليل إعادة العمل بشكل مباشر في قطاع النفط والغاز تحديداً، إذ إن غالبية الأدبيات المتاحة تناولت هذه العلاقة في مشاريع البناء العامة والسكنية دون التعمق في خصوصية المشاريع النفطية التي تتسم بتعقيد هندسي ومتطلبات سلامة وجودة استثنائية.
- تُقدّم الدراسة إطاراً نظرياً متكاملًا يجمع أربعة أبعاد لنمذجة معلومات المنشأة في نموذج بحثي واحد قابل للاختبار الإحصائي، وهو ما يُمثّل إضافة منهجية تتجاوز الدراسات السابقة التي تناولت كل بُعد بمعزل عن غيره، مما يُتيح فهماً أعمق للتأثير التراكمي والتفاعلي لهذه الأبعاد مجتمعةً على تقليل إعادة العمل.
- تُسهم الدراسة في تطوير الأدبيات العربية المتخصصة في نمذجة معلومات المنشأة، حيث لا تزال المكتبة العربية تقتصر إلى دراسات تطبيقية كافية تتناول هذا الموضوع في سياق مشاريع النفط والغاز، مما يجعل هذه الدراسة مرجعاً علمياً يمكن أن يُبنى عليه في أبحاث مستقبلية.

الأهمية العملية (التطبيقية):

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديمها إسهامات ملموسة وقابلة للتطبيق المباشر لمختلف الأطراف المعنية بمشاريع النفط والغاز:

- تُزوّد الدراسة شركات المقاولات والاستشارات الهندسية العاملة في قطاع النفط والغاز بأدلة تطبيقية تُساعد على تبرير الاستثمار في تقنيات نمذجة معلومات المنشأة أمام الإدارة العليا وأصحاب المصلحة، من خلال تقديم بيانات واقعية حول حجم التوفير المتوقع في التكلفة والوقت نتيجة تقليل إعادة العمل.
- تُرشّد الدراسة مديري المشاريع إلى أولويات التطبيق التقني، فمن خلال الكشف عن البُعد الأكثر تأثيراً من بين الأبعاد الأربعة، يمكن توجيه الموارد المحدودة نحو الأبعاد ذات العائد الأعلى أولاً ثم التوسّع تدريجياً في تبني الأبعاد الأخرى، وهو ما يضمن كفاءة أعلى في إدارة ميزانية التحول الرقمي.

- تُساعد الدراسة الشركات المشغلة في صياغة سياسات وإجراءات تشغيل قياسية تدمج أبعاد نمذجة معلومات المنشأة الأربعة في دورة حياة المشروع بدءاً من مرحلة التصميم المفاهيمي مروراً بالتصميم التفصيلي والتوريد والتنفيذ وصولاً إلى التسليم والتشغيل، مما يُؤسّس لمنهجية عمل موحدة تحدّ من إعادة العمل في كل مرحلة.
- تُبرز الدراسة المهارات الرقمية المطلوبة لتطبيق كل بُعد من أبعاد نمذجة معلومات المنشأة بفاعلية، مما يُساعد أقسام الموارد البشرية والتطوير المهني في شركات النفط والغاز على تصميم برامج تدريبية مستهدفة ومتدرّجة تسدّ الفجوة في الكفاءات الرقمية لدى المهندسين والفنيين.
- تُقدّم الدراسة توصيات عملية للجهات التنظيمية والحكومية المعنية بقطاع التشييد والنفط حول ضرورة تضمين مستوى معين من نمذجة معلومات المنشأة كمتطلب تعاقدى إلزامي في المشاريع الكبرى، مما يُساهم في رفع معايير الجودة على مستوى القطاع ككل.
- تُفيد نتائج الدراسة شركات التأمين العاملة في قطاع مشاريع النفط والغاز في تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة، حيث يمكن ربط مستوى نضج تبني نمذجة معلومات المنشأة في المشروع بانخفاض احتمالية حدوث إعادة العمل، وبالتالي إمكانية تعديل أقساط التأمين وفقاً لذلك.

٧.١ الدراسات السابقة:

المحور الأول: نمذجة معلومات المنشأة (BIM) وعلاقتها بمتغيرات أخرى

📌 دراسة عبدالباري وآخرون

(2020) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نمذجة معلومات البناء بأبعادها (كشف التعارضات، التواصل المبكر، تقديرات التكلفة الدقيقة) على تقليل أسباب إعادة العمل المتعلقة بالعميل (Client-Related Rework – CRR) في مشاريع المسار السريع. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال استبانة منظمة ومقابلات مع خبراء في المشاريع السريعة. وتكونت العينة من متخصصين في مشاريع التشييد السريعة في مصر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن استبدال المواد وتغيير نطاق العمل والمشكلات المالية هي أبرز أسباب إعادة العمل المتعلقة بالعميل، وأن استخدام BIM في المراحل المبكرة يمكن أن يُقلل هذه الأسباب من خلال تحسين التواصل وتقديم تقديرات تكلفة أكثر دقة. وأوصت الدراسة بتطبيق BIM منذ المراحل الأولى لمشاريع المسار السريع لتقليل إعادة العمل وتحسين الأداء الزمني والمالي.

● دراسة خالصي وآخرون

(2020) هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية الأسلوب الهجين الذي يجمع بين تحليل SWARA ونمذجة معلومات البناء بأبعادها (كشف أخطاء التصميم، تحليل الفجوات بين المخططات والتنفيذ، إدارة القيمة المكتسبة) على تقليل إعادة العمل في مشاريع البناء من منظور الوقت في إيران. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي التطبيقي من خلال الجمع بين أسلوب SWARA لتحليل أوزان المعايير وتطبيق BIM وإدارة القيمة المكتسبة (EVM) على مشروع فعلي. وتكونت العينة من دراسة حالة لمشروع بناء سكني في إيران بمشاركة خبراء في التشييد. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أبرز أسباب إعادة العمل هي أخطاء التصميم والاختلاف بين المخططات والمتطلبات التشغيلية وعدم الامتثال للمواصفات، وأن تطبيق BIM أدى إلى خفض ساعات العمل بنسبة ٤.٦٪ وزيادة مؤشر أداء الجدول الزمني بمقدار 0.06. وأوصت الدراسة باستخدام تقنية BIM مع أساليب تحليل القرار متعدد المعايير لتحقيق إدارة أفضل لإعادة العمل في مشاريع البناء.

● دراسة Fakhimi et al. (2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات نشر نمذجة معلومات البناء بأبعادها (الجاهزية التنظيمية، التسليم المتكامل للمشروع IPD، البنية التحتية التكنولوجية، القيادة والدعم الإداري) على صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات ووضع خارطة طريق لتبنيها. واستخدمت الدراسة المنهج المختلط (الكمي والنوعي) من خلال المراجعة المنهجية للأدبيات والمقابلات مع الخبراء وتحليل دراسات الحالة في شركات النفط والغاز والبتروكيماويات. وتكونت العينة من خبراء ومهنيين في شركات النفط والغاز والبتروكيماويات. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن صناعة النفط والغاز لا تزال متأخرة في تبني BIM مقارنة بقطاع البناء التقليدي، وأن خارطة الطريق المقترحة تتضمن مراحل متدرجة تبدأ بإقناع الإدارة العليا ثم التدريب والتطبيق التجريبي ثم التوسع الشامل. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نهج التسليم المتكامل (IPD) جنباً إلى جنب مع BIM لتحقيق أقصى استفادة في مشاريع النفط والغاز.

● دراسة (Shaqour, 2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق تقنية نمذجة معلومات البناء (BIM) بأبعادها المختلفة (التصور ثلاثي الأبعاد، إدارة التكلفة، الجدولة الزمنية، كشف التعارضات) على تعزيز مجالات المعرفة

لإدارة المشاريع وفقاً لدليل PMBOK في قطاع التشييد في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الكمي من خلال استبانتيين موجهتين للمتخصصين. وتكونت العينة من (١٠٦) مستجيبين من مديري المشاريع والمهندسين ذوي الخبرة في تطبيقات BIM في مصر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن استخدام تطبيقات BIM يُعزز جميع مجالات إدارة المشاريع بنسب متفاوتة، حيث حققت إدارة المخاطر أعلى تحسن بنسبة ٨٥٪، تليها إدارة الاتصالات بنسبة ٨٣٪، كما أن مهمة "مراقبة الاتصالات" حققت أعلى فارق تحسن بنسبة ٢٧٪. وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ قرار شامل لتبني تطبيقات التكنولوجيا في قطاع التشييد المصري في جميع مراحل المشروع من التصميم إلى التشغيل.

● دراسة حمدي وعبدالصبور (٢٠٢٢) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تقنية نمذجة معلومات البناء بأبعادها (النمذجة خماسية الأبعاد D5، حصر الكميات الآلي، تحليل التكلفة (على التحكم في تكلفة المباني المستدامة أثناء مرحلة التصميم. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال تطبيق نموذج BIM على مبنى فعلي ومقارنة النتائج بالطرق التقليدية. وتكونت العينة من دراسة حالة لمبنى سكني مستدام في مصر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن استخدام BIM يُحسن دقة تقديرات التكلفة ويُقلل الهدر في المواد ويُسهل في التحكم الفعّال في ميزانية المشاريع المستدامة خلال مرحلة التصميم. وأوصت الدراسة بضرورة دمج تقنية BIM في مراحل التصميم المبكرة لتحقيق الاستدامة والتحكم في التكاليف.

● دراسة الديب وآخرون (2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نمذجة معلومات البناء بأبعادها (تكامل المعلومات، تقليل الهدر، تحسين تدفق العمل) كأداة للإدارة الرشيقة (Lean) على عمليات التشييد. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة التطبيقية من خلال تطبيق BIM على مشروع إنشائي فعلي ومقارنة النتائج قبل وبعد التطبيق. وتكونت العينة من دراسة حالة لمشروع بناء في مصر. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن دمج BIM مع مبادئ الإدارة الرشيقة يُقلل من الأنشطة غير المضافة للقيمة ويُحسن تدفق العمل ويُقلل الهدر في الوقت والموارد. وأوصت الدراسة بتبني نهج تكامل BIM-Lean في مشاريع التشييد لتحقيق أقصى كفاءة تشغيلية.

● دراسة Waqar et al. (2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تعيق تطبيق نمذجة معلومات البناء بأبعادها (الحواجز المعرفية، العوائق التقنية، حواجز الإبداع، العوائق الإشرافية، العوائق الوظيفية) على إدارة المخاطر في مشاريع تشييد النفط والغاز في ماليزيا. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي ونمذجة المعادلات الهيكلية (PLS-SEM) عبر برنامج SmartPLS 4. وتكونت العينة من (155) متخصصاً من العاملين في قطاع النفط والغاز في ماليزيا تشمل مهندسين ومديري مشاريع واستشاريين ومقاولين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حواجز الإبداع هي الأكثر تأثيراً على تبني BIM ($\beta = 0.360$)، تليها العوائق التقنية ($\beta = 0.410$)، والإشرافية ($\beta = 0.277$)، وأن جميع التحديات الخمسة لها ارتباط إيجابي دال إحصائياً بعرقلة تبني BIM لإدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بتوفير برامج تدريبية متخصصة وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة وتحسين التوافقية بين برمجيات BIM والأنظمة القائمة.

● دراسة (Al-Saedi & Al-Sudani, 2024)

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في تحسين تطبيق نمذجة معلومات البناء بأبعادها (الجاهزية التنظيمية، التدريب، البنية التحتية التقنية، الدعم الحكومي) على صناعة التشييد في العراق. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة موجهة للمهنيين في قطاع التشييد العراقي. وتكونت العينة من مجموعة من المهندسين والمعماريين ومديري المشاريع العاملين في شركات التشييد في العراق. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أبرز التحديات التي تواجه تطبيق BIM تتمثل في نقص التدريب المتخصص وغياب المعايير الوطنية وارتفاع تكلفة البرمجيات، وأن الدعم الحكومي والتدريب المستمر هما أهم عوامل نجاح التطبيق. وأوصت الدراسة بوضع خطط وطنية لتبني BIM وتطوير برامج تدريبية متخصصة وإصدار معايير محلية موحدة.

● دراسة (Waqar et al. (2025)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية تطبيق نمذجة معلومات البناء بأبعادها (التدريب على السلامة والتعاون، تتبع الحوادث والاتصال، التنسيق مع أصحاب المصلحة الخارجيين) على تحسين إدارة السلامة المستدامة في مشاريع تشييد النفط والغاز في القطاع النهائي (Downstream). واستخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال استبانات منظمة مع تحليل المكونات الرئيسية (PCA) وتحليل التمهيد

(Bootstrapping) وتكونت العينة من متخصصين في صناعة النفط والغاز. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين تطبيق BIM وإدارة السلامة بمعامل مسار ($O = 0.954$) وانحراف معياري (0.005)، كما تبين أن التدريب على السلامة والتعاون حقق أعلى تأثير ($O = 0.894$)، بينما حقق تتبع الحوادث والاتصال تأثيراً بمقدار ($O = 0.466$) وأوصت الدراسة بضرورة دمج تقنية BIM في أنظمة إدارة السلامة لمشاريع النفط والغاز وتطوير استراتيجيات فعالة للتغلب على عوائق التطبيق.

المحور الثاني: إعادة العمل (Rework) وعلاقتها بمتغيرات أخرى

● دراسة صبري وآخرون (2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الرئيسية لإعادة العمل بأبعادها (أعمال الحفر والردم، الأعمال الخرسانية تحت الأرض، أعمال العزل، الأعمال الخرسانية فوق الأرض، أعمال البناء، أعمال النجارة، الأعمال الكهربائية، أعمال الصرف الصحي) وتأثيرها على تكلفة ووقت مشاريع البناء في مصر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تضمنت (٦٢) سبباً لإعادة العمل وتحليل البيانات باستخدام SPSS V25. وتكونت العينة من (120) استبانة وزعت على خبراء شملت مصممين (٣٠٪) ومقاولين (٥٠٪) ومديري مشاريع (20٪) وأعيد منها (١٠٠) استبانة صالحة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أبرز خمسة أسباب لإعادة العمل هي: إهمال أعمال السباكة واعتبارها ثانوية، ونقص عزل المواسير، وظهور المياه الجوفية، والتوزيع غير السليم للأحمال الكهربائية، وضعف الإشراف الهندسي على الأعمال الخرسانية، وأن أعمال الصرف الصحي والكهرباء هي الأكثر عرضة لإعادة العمل. وأوصت الدراسة بتعزيز الإشراف الهندسي المتخصصة وتدريب العمالة وتحسين جودة المواد المستخدمة.

● دراسة Love et al. (2022)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الوضع الراهن للمعرفة العلمية حول أسباب إعادة العمل بأبعادها (الأخطاء البشرية، القصور التنظيمي، ضعف التواصل، تغييرات التصميم، العوامل السلوكية) وعواقبها واستراتيجيات التخفيف منها في مشاريع التشييد. واستخدمت الدراسة منهج المراجعة المنهجية الشاملة للأدبيات العلمية مع التحليل النقدي للنظريات والنماذج المطبقة في دراسات إعادة العمل. وتكونت العينة من تحليل شامل للدراسات المنشورة في الدوريات العلمية الدولية حول إعادة العمل في قطاع التشييد.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تكاليف إعادة العمل تتراوح بين ٥-٢٥٪ من قيمة العقد وتسهم بنحو ٥٠ ٪ من تجاوزات الوقت، وأن الأسباب الجذرية متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل البشرية والتنظيمية والتقنية، وأن النهج التقليدية في إدارة إعادة العمل غالباً ما تكون تفاعلية وليست وقائية. وأوصت الدراسة بتبني مقاربات نظامية تتضمن التكنولوجيا الرقمية والتعلم التنظيمي وتعزيز ثقافة الجودة لتقليل إعادة العمل.

❶ دراسة (Asadi et al. (2023

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الجذرية لإعادة العمل وتصنيفها بأبعادها (العمليات، الموارد البشرية، المواد والمعدات، الجوانب التقنية، العوامل الخارجية) مع تحديد الأطراف المسؤولة تعاقدياً خلال مراحل المشروع الثلاث (التصميم، الشراء، التنفيذ) في مشاريع التشييد. واستخدمت الدراسة منهج المراجعة المنهجية الشاملة للأدبيات باستخدام محركات البحث العلمية Scopus و Web of Science و Google Scholar مع تحليل المحتوى وتصنيف البيانات. وتكونت العينة من تحليل (157) ورقة بحثية منشورة عن إعادة العمل في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٢١، منها (35) ورقة تضمنت قوائم تفصيلية لأسباب إعادة العمل. وتوصلت نتائج الدراسة إلى تطوير نموذج تصنيفي من ثلاثة مستويات يُصنف أسباب إعادة العمل في ست مجموعات تجمع بين مراحل المشروع الثلاث وطرفي العقد (العميل والمقاول)، وأن مرحلة الشراء تتضمن أسباباً أقل مقارنة بمرحلتَي التصميم والتنفيذ، وأن مستوى تورط الأطراف التعاقدية يمكن تتبعه من خلال وثائق العقد. وأوصت الدراسة بإجراء مزيد من الأبحاث حول معالجة أسباب إعادة العمل في شروط العقود لتقليل النزاعات والمطالبات التعاقدية.

❷ دراسة (Juliana et al., 2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب إعادة العمل بأبعادها (ضعف تنسيق التصميم، غياب ممارسات إدارة الجودة، التعديلات بطلب العميل، عدم الالتزام بالمواصفات، ضعف الإشراف) وتأثيرها على أداء مشاريع التشييد في نيجيريا. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة منظمة على مقياس ليكرت الخماسي وتحليل البيانات باستخدام المتوسط المرجح وتحليل الانحدار المتعدد. وتكونت العينة من (١٤٠) استبانة وُزعت على متخصصي التشييد (معماريين، بنائين، مهندسين مدنيين، مساحين كميين) في مدينة أوسوغبو بنيجيريا، وأعيد منها (١٠٨) استبانة مكتملة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن ضعف تنسيق التصميم وغياب ممارسات إدارة الجودة الفعالة والتعديلات بطلب العميل هي أبرز ثلاثة

أسباب لإعادة العمل، وأن انخفاض الروح المعنوية وتجاوز الوقت والنزاعات هي أكثر ثلاثة تأثيرات ضرراً على أداء المشاريع، حيث فسّر نموذج الانحدار ٥٧.٦٪ من التباين في أداء المشاريع. ($R^2 = 0.576$) وأوصت الدراسة بالالتزام بتنسيق التصميم الفعال قبل التنفيذ واعتماد نظم إدارة الجودة واستخدام تقنية BIM لتحسين التصور والفهم في مرحلة التصميم.

٢ دراسة السيوفي وآخرون (2026)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نمذجة معلومات البناء بأبعادها (النمذجة رباعية الأبعاد D٤، النمذجة خماسية الأبعاد D٥، كشف التعارضات) وإدارة القيمة المكتسبة (EVM) على تقييم وتقليل إعادة العمل في مشاريع الجسور. واستخدمت الدراسة المنهج المختلط (الكمي والنوعي) من خلال استبانات ومقابلات وتحليل مقارن لمشاريع مُنفذة بتقنية BIM وبدونها مع دراسة حالة تفصيلية لمشروع جسر محور الملك سلمان بالقاهرة. وتكونت العينة من (٢٥٣) مشروع جسر عالمياً (٤١ مشروعاً باستخدام BIM و٢١٢ بدونها)، إضافة إلى (٤١٢) استبانة وُزعت وأُعيد منها (٢٥٣). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تبني BIM يرتبط بخفض الهدر الزمني الناتج عن إعادة العمل بنسبة تتراوح بين ٧٠-٨٥٪ وتوفير في التكلفة بنسبة ٦٥-٧٥٪، كما تحسن مؤشر أداء الجدول الزمني (SPI) بمقدار ٠.٢٦٤ ومؤشر أداء التكلفة (CPI) بمقدار ٠.٢١٦، وفي دراسة الحالة انخفض التأخير من ٧٦ يوماً إلى ١٧ يوماً وتم توفير ١٩ مليون جنيه من تكاليف إعادة العمل. وأوصت الدراسة بتبني تقنية BIM طوال دورة حياة مشاريع البنية التحتية لتحسين كفاءة الموارد وتبسيط سير العمل.

٨.١ الفجوة البحثية:

على الرغم من تنامي الاهتمام الأكاديمي بتقنية نمذجة معلومات المنشأة (BIM) وتأثيراتها الإيجابية على أداء مشاريع التشييد من جهة، وتزايد الدراسات التي تناولت أسباب إعادة العمل (Rework) وتداعياتها على التكلفة والوقت والجودة من جهة أخرى، إلا أن المتنبّع للأدبيات العلمية يُلاحظ أن الغالبية العظمى من الدراسات التي تناولت نمذجة معلومات المنشأة ركّزت على تطبيقاتها في مشاريع البناء السكنية والتجارية والبنية التحتية العامة، وتناولت أثرها على متغيرات مثل إدارة التكلفة والجدول الزمني والسلامة وإدارة المخاطر بشكل منفصل، دون أن تربط بصورة مباشرة ومتكاملة بين أبعاد هذه التقنية — كشف التعارضات التصميمية والتنسيق بين التخصصات والمحاكاة الرقمية وإدارة الجودة رقمياً — وبين تقليل إعادة العمل

كمتغير تابع مستقل بذاته. كما أن الدراسات التي تناولت إعادة العمل اقتصرَت في معظمها على تحديد الأسباب وتصنيفها وقياس تأثيرها المالي والزمني، دون أن تُقدِّم إطاراً تطبيقياً يربط هذه الأسباب بحلول تقنية محددة قائمة على نمذجة معلومات المنشأة ويختبر فاعليتها إحصائياً.

وتتعمَّق هذه الفجوة بشكل أكثر وضوحاً في قطاع النفط والغاز تحديداً، إذ يكاد يخلو هذا القطاع من دراسات تطبيقية تتناول العلاقة بين أبعاد نمذجة معلومات المنشأة وتقليل إعادة العمل، على الرغم من أن هذا القطاع يُعدُّ من أكثر القطاعات الهندسية تعرُّضاً لمشكلة إعادة العمل بسبب تعقيده الهندسي الاستثنائي وتعدُّ واجهاته التخصصية ومعاييره الصارمة في السلامة والجودة. فالدراسات القليلة التي تناولت نمذجة معلومات المنشأة في قطاع النفط والغاز اقتصرَت على رسم خرائط طريق لتبني التقنية أو دراسة تحدياتها التنظيمية والتقنية، بينما ظلَّت العلاقة المباشرة بين أبعادها التطبيقية المتكاملة وتقليل إعادة العمل منطقةً بحثية غير مطروقة بالقدر الكافي. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لسدِّ هذه الفجوة من خلال بناء نموذج بحثي يربط أربعة أبعاد لنمذجة معلومات المنشأة بتقليل إعادة العمل واختباره إحصائياً في سياق مشاريع النفط والغاز في مصر، مما يُمثِّل إضافة علمية وتطبيقية نوعية للأدبيات في هذا المجال.

٩.١ المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: الإطار المفاهيمي لنمذجة معلومات المنشأة (BIM) — المتغير المستقل

تُعرَّف نمذجة معلومات المنشأة (Building Information Modeling – BIM) بأنها عملية رقمية متكاملة تقوم على إنشاء نموذج ثلاثي الأبعاد غني بالمعلومات يُمثِّل الخصائص الفيزيائية والوظيفية للمنشأة طوال دورة حياتها، بدءاً من مرحلة التصميم المفاهيمي مروراً بالتصميم التفصيلي والتنفيذ وصولاً إلى التشغيل والصيانة. ولا تقتصر هذه التقنية على كونها برنامجاً حاسوبياً لإنتاج الرسومات الهندسية، بل تُمثِّل منهجية عمل تشاركية تُتيح لجميع أطراف المشروع — من مالك ومصمم ومقاول ومشرف — الوصول إلى قاعدة بيانات مركزية موحَّدة تُحدَّث آنياً، مما يضمن اتساق المعلومات ودقتها عبر جميع مراحل المشروع وتخصصاته الهندسية المختلفة.

وقد تطوَّر مفهوم نمذجة معلومات المنشأة عبر عدة مستويات نضج تبدأ من المستوى الصفري الذي يعتمد على الرسومات ثنائية الأبعاد غير المترابطة، ثم المستوى الأول الذي يجمع بين الرسومات ثنائية

وثلاثية الأبعاد مع بعض التنسيق، ثم المستوى الثاني الذي يُوجب العمل التشاركي على نماذج منفصلة تُدمج دورياً، وصولاً إلى المستوى الثالث الذي يُمثّل التكامل الكامل عبر نموذج موحد مشترك في بيئة سحابية. وتتزايد أهمية هذه التقنية في مشاريع النفط والغاز التي تتسم بتعدد التخصصات الهندسية المتداخلة — كهندسة الأنابيب والمعدات الدوّارة والأوعية الضاغطة والأنظمة الكهربائية وأنظمة التحكم والأجهزة الدقيقة — وهو ما يجعل التنسيق اليدوي التقليدي بينها عرضةً للأخطاء والتعارضات التي تُقضي حتماً إلى إعادة العمل.

وفي إطار هذه الدراسة، سيتم تناول نمذجة معلومات المنشأة من خلال أربعة أبعاد رئيسية تُمثّل القدرات الجوهرية لهذه التقنية ذات الصلة المباشرة بتقليل إعادة العمل:

البُعد الأول — كشف التعارضات التصميمية: (Clash Detection) ويُقصد به العملية الآلية التي يتم من خلالها فحص النموذج الرقمي المتكامل للكشف عن أي تداخلات أو تعارضات بين العناصر الهندسية التابعة لتخصصات مختلفة قبل البدء في التنفيذ الفعلي. وتشمل هذه التعارضات التعارضات الصلبة (Hard Clashes) التي تحدث عند تقاطع عنصرين مادياً كتقاطع أنبوب مع عنصر إنشائي، والتعارضات اللينة (Soft Clashes) التي تتعلق بعدم توفر مسافات كافية للتشغيل أو الصيانة، وتعارضات سير العمل (Workflow Clashes) المرتبطة بالتضارب في الجدول الزمني للتنفيذ. ويُسهّم هذا البُعد في منع وصول الأخطاء التصميمية إلى مرحلة التنفيذ حيث تكون تكلفة معالجتها أضعافاً مضاعفة.

البُعد الثاني — التنسيق بين التخصصات الهندسية: (Interdisciplinary Coordination) ويُشير إلى استخدام منصة نمذجة معلومات المنشأة كبيئة عمل تشاركية مركزية تُمكن فرق التصميم والتنفيذ من مختلف التخصصات الهندسية من العمل المتزامن على نموذج موحد، مما يضمن تدفق المعلومات بشفافية وأنية بين جميع الأطراف. ويتضمّن ذلك توحيد معايير الرسم والتسمية وأنظمة الإحداثيات، وإدارة الإصدارات والمراجعات بشكل منهجي، وعقد جلسات مراجعة تنسيقية دورية باستخدام النموذج الرقمي بدلاً من الاعتماد على الرسومات الورقية المنفصلة.

البُعد الثالث — المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني: (4D/5D Simulation) ويُقصد به ربط النموذج ثلاثي الأبعاد بالبُعد الرابع (الزمن) لمحاكاة تسلسل أعمال التنفيذ افتراضياً قبل البدء الفعلي، وبالبُعد الخامس (التكلفة) لربط كل عنصر إنشائي بتكلفته المقدّرة وتتبع الإنفاق الفعلي مقارنةً بالميزانية المخطّطة.

وتُتيح هذه المحاكاة اكتشاف التضاربات في تسلسل الأعمال والاختناقات الزمنية والتقديرات غير الواقعية للموارد قبل حدوثها فعلياً في الموقع، مما يحول دون إعادة العمل الناتجة عن سوء التخطيط الزمني أو تجاوز الميزانية.

البُعد الرابع — إدارة جودة التنفيذ رقمياً (Digital Quality Management) ويُشير إلى دمج عمليات مراقبة الجودة وضبطها في بيئة نمذجة معلومات المنشأة من خلال ربط معايير الجودة والمواصفات الفنية بالعناصر الهندسية في النموذج الرقمي، واستخدام قوائم الفحص الرقمية وتوثيق حالات عدم المطابقة وتتبع إجراءات المعالجة التصحيحية إلكترونياً. ويسهم هذا البُعد في الانتقال من نهج الجودة التفاعلي الذي يكتشف الأخطاء بعد وقوعها إلى نهج الجودة الاستباقي الذي يمنع حدوثها ابتداءً.

ثانياً: الإطار المفاهيمي لإعادة العمل — (Rework) المتغير التابع

تُعرف إعادة العمل (Rework) في سياق صناعة التشييد بأنها الجهد غير الضروري المبذول لإعادة تنفيذ عملية أو نشاط ما تم إنجازه بشكل غير صحيح من المرة الأولى، سواء أكان ذلك ناتجاً عن أخطاء تصميمية أو تنفيذية أو تغييرات من قبل المالك أو ضعف في الرقابة على الجودة أو سوء في التنسيق بين أطراف المشروع. وتعدُّ إعادة العمل بمثابة هدر مباشر لا يُضيف قيمة إلى المنتج النهائي، بل يستنزف الموارد ويُطيل الجدول الزمني ويُضعف معنويات فرق العمل ويُقلِّل من رضا العميل.

ويمكن تصنيف أسباب إعادة العمل وفقاً لعدة معايير، من أبرزها التصنيف وفقاً لمراحل المشروع (مرحلة التصميم، مرحلة التوريد، مرحلة التنفيذ)، والتصنيف وفقاً للأطراف المسؤولة (المالك، المصمم، المقاول، المقاول من الباطن)، والتصنيف وفقاً لطبيعة السبب الجذري (أسباب عملياتية، أسباب بشرية، أسباب تقنية، أسباب خارجية). وتتراوح أسباب إعادة العمل بين ضعف تنسيق التصميم وعدم وضوح المعلومات المقدَّمة للعمال والتغييرات المطلوبة من المالك وعدم الالتزام بالمواصفات الفنية ونقص الإشراف الفني المؤهل واستخدام مواد دون المستوى المطلوب.

وفي سياق هذه الدراسة، يُقصد بتقليل إعادة العمل (Rework Reduction) الحدُّ من حالات إعادة التنفيذ وخفض تكلفتها الزمنية والمالية من خلال معالجة أسبابها الجذرية باستخدام قدرات نمذجة معلومات المنشأة بأبعادها الأربعة، بما يشمل خفض التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بإعادة العمل، وتقليل

الوقت الضائع في إعادة التنفيذ، وتحسين مستوى المطابقة من المرة الأولى (First-Time Quality) ، والحد من التعارضات التصميمية التي تظهر أثناء التنفيذ، وتعزيز دقة التنسيق والتواصل بين فرق العمل المختلفة.

١٠.١ المنهجية وطرق البحث:

سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يُتيح هذا المنهج وصف الظاهرة محل الدراسة المتمثلة في أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز وصفاً دقيقاً وكمياً، والتعبير عنها تعبيراً كمياً وكيفياً من خلال جمع البيانات الأولية من الميدان وتحليلها إحصائياً للكشف عن العلاقات والتأثيرات بين المتغير المستقل بأبعاده الأربعة والمتغير التابع. وسيُسهّم هذا المنهج في تجاوز مرحلة الوصف إلى التحليل والتفسير والربط بين المتغيرات للوصول إلى استنتاجات علمية قابلة للتعميم.

وسوف تتبنّى الدراسة أسلوب المسح الميداني الشامل من خلال تصميم استبانة مُحكّمة وتوزيعها إلكترونياً وورقياً على عينة الدراسة من المهندسين والمتخصصين العاملين في مشاريع النفط والغاز، وذلك لجمع آرائهم وتقديراتهم حول مستوى تطبيق أبعاد نمذجة معلومات المنشأة ومدى إسهامها في تقليل إعادة العمل. وسيتم تحليل البيانات المُجمّعة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للتحقق من فروض الدراسة والإجابة عن أسئلتها بموضوعية ودقة علمية.

١١.١ مجتمع الدراسة وعينتها

سينتكون مجتمع الدراسة من جميع المهندسين والمتخصصين الفنيين والإداريين العاملين في مشاريع هندسة النفط والغاز في السعودية، ويشمل ذلك مهندسي التصميم والتنفيذ والإشراف ومديري المشاريع ومسؤولي الجودة ومنسقي نمذجة معلومات المنشأة العاملين لدى الشركات المشغلة وشركات المقاولات والاستشارات الهندسية العاملة في هذا القطاع. ويُقدّر حجم مجتمع الدراسة بنحو 500 مهندس ومتخصص يعملون في المشاريع النفطية الكبرى .

وسوف تستخدم الدراسة أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل مختلف التخصصات الهندسية والمستويات الوظيفية وأحجام المشاريع تمثيلاً متناسباً، وسيتم تحديد حجم العينة وفقاً لمعادلة ستيفن ثامبسون (Steven Thompson) عند مستوى ثقة ٩٥٪ وهامش خطأ ٥٪، ليبلغ الحد الأدنى المطلوب للعينة نحو 217 مفردة. وسوف تسعى الدراسة إلى توزيع 250 استبانة لتعويض حالات عدم الاستجابة أو الاستبانات غير المكتملة، بهدف الحصول على 220 استبانة صالحة للتحليل الإحصائي على الأقل، أي بمعدل استجابة مستهدف لا يقل عن 88%.

١٢.١ مصادر جمع البيانات

سوف تعتمد الدراسة على نوعين رئيسيين من مصادر البيانات:

- **المصادر الثانوية:** وتشمل الكتب والمراجع العلمية المتخصصة، والأبحاث والدراسات السابقة المنشورة في الدوريات العلمية المُحكَّمة العربية والأجنبية، والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، والتقارير الفنية الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية، وقواعد البيانات الإلكترونية مثل Scopus و Web of Science و Google Scholar، وذلك لبناء الإطار النظري ومراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بنمذجة معلومات المنشأة وإعادة العمل.
- **المصادر الأولية:** وتتمثل في البيانات الميدانية التي سيتم جمعها من خلال أداة الدراسة الرئيسية (الاستبانة) الموجهة إلى عينة الدراسة من المهندسين والمتخصصين العاملين في مشاريع النفط والغاز، للحصول على بيانات واقعية تعكس آراءهم وتجاربهم الفعلية حول متغيرات الدراسة.

١٣.١ أداة الدراسة (الاستبانة)

سوف تُصمَّم استبانة مُحكَّمة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، وستتكوّن من ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول – البيانات الديموغرافية: ويتضمّن المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة (التخصص الهندسي، المسمّى الوظيفي، سنوات الخبرة، حجم المشروع).

القسم الثاني – المتغير المستقل: نمذجة معلومات المنشأة (BIM) ويتكوّن من أربعة محاور تُمثّل أبعاد المتغير المستقل، وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول – كشف التعارضات التصميمية (Clash Detection) ويتضمن (4) فقرات.
- المحور الثاني – التنسيق بين التخصصات الهندسية (Interdisciplinary Coordination) ويتضمن (4) فقرات.
- المحور الثالث – المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني (4D/5D Simulation) ويتضمن (4) فقرات.
- المحور الرابع – إدارة جودة التنفيذ رقمياً (Digital Quality Management) ويتضمن (4) فقرات. وبذلك يبلغ إجمالي فقرات المتغير المستقل (16) فقرة.

القسم الثالث – المتغير التابع: تقليل إعادة العمل (Rework Reduction) وهو محور أحادي يتضمن (10) فقرات تقيس مستوى تقليل إعادة العمل من حيث خفض التكلفة والوقت الضائع وتحسين جودة التنفيذ وتقليل الأخطاء التصميمية والتنفيذية.

وبذلك يبلغ إجمالي فقرات الاستبانة (٢٦) فقرة بالإضافة إلى فقرات البيانات الديموغرافية. وسيتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة = ٥، موافق = ٤، محايد = ٣، غير موافق = ٢، غير موافق بشدة = ١) لقياس استجابات أفراد العينة.

١٤.١ الأساليب الإحصائية المستخدمة

سوف تُحلَّل البيانات المُجمَّعة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.26) وبرنامج (Smart PLS 4) عند الحاجة لتحليل المسار، وذلك من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- أساليب الإحصاء الوصفي: وتشمل التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتحديد مستوى استجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة وترتيبها.
- أساليب التحقق من صدق الأداة وثباتها: وتشمل معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي والثبات، ومعامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي بين كل فقرة والمحور الذي تنتمي إليه وبين كل محور والدرجة الكلية.

- أساليب الإحصاء الاستدلالي: وتشمل تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) واختبار أثر كل بُعد منفرداً على المتغير التابع، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) واختبار الأثر المشترك للأبعاد الأربعة مجتمعةً على تقليل إعادة العمل، واختبار (T-Test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) واختبار الفروق في الاستجابات وفقاً للمتغيرات الديموغرافية، واختبار المقارنات البعدية (Post Hoc – Scheffe/LSD) لتحديد اتجاه الفروق عند وجود دلالة إحصائية، ومعامل تضخم التباين (VIF) واختبار التحمل (Tolerance) للتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة.

١٥.١ حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: ستقتصر الدراسة على دراسة أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) بأبعاده الأربعة (كشف التعارضات التصميمية، التنسيق بين التخصصات الهندسية، المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني، إدارة جودة التنفيذ رقمياً) كمتغير مستقل، وتقليل إعادة العمل كمتغير تابع.
- الحدود المكانية: ستطبق الدراسة على مشاريع هندسة النفط والغاز في السعودية .
- الحدود الزمنية: سيتم جمع البيانات الميدانية خلال الفترة المتوقعة من الربع الثالث إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٦م.
- الحدود البشرية: ستقتصر الدراسة على المهندسين والمتخصصين الفنيين والإداريين العاملين في مشاريع النفط والغاز في السعودية ، بما يشمل مهندسي التصميم والتنفيذ والإشراف ومديري المشاريع ومسؤولي الجودة ومنسقي نمذجة معلومات المنشأة لدى الشركات المشغلة والمقاولات والاستشارات الهندسية.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: نمذجة معلومات المنشأة (BIM)

١.١.٢ تمهيد

شهد قطاع التشييد خلال العقدین الأخيرین تحولات جوهريّة في أساليب إدارة المشاريع، إذ لم تعد الأدوات التقليدية القائمة على الرسومات ثنائية الأبعاد قادرة على استيعاب التعقيد المتزايد في المشاريع الهندسية الكبرى، ولا سيّما في القطاعات عالية المخاطر كقطاع النفط والغاز. وفي خضمّ هذا التحول، برزت نمذجة معلومات المنشأة (Building Information Modeling) بوصفها منظومةً رقميةً متكاملةً تُعيد تشكيل العلاقة بين أطراف المشروع، وتُحوّل البيانات الهندسية من معطيات متفرّقة إلى نموذج معرفي تشاركي يجمع بين التمثيل الهندسي والمعلومات الزمنية والتكلفية والتشغيلية. وقد أسهم هذا التحول في إعادة هندسة العمليات داخل المشروع، بحيث صار النموذج الرقمي مرجعًا موحدًا تنبثق منه قرارات التصميم والتنفيذ والصيانة على حدٍ سواء.

وتتبع أهمية تناول هذا المتغير في الدراسة الحالية من كونه يُمثّل استجابةً منهجيةً للتحديات المزمّة التي يواجهها قطاع التشييد، وفي مقدّمتها ضعف التنسيق بين التخصصات، وتعدد مصادر الأخطاء، وارتفاع معدلات إعادة العمل. ويُضيف القطاع النفطي بُعدًا إضافيًا من التعقيد، إذ تتشابك فيه الأنظمة الميكانيكية والكهربائية والآلية مع متطلبات السلامة الصارمة، مما يجعل أي قصور في التنسيق أو التصميم سببًا مباشرًا في خسائر يصعب تعويضها. ومن ثمّ، فإن استيعاب الإطار النظري للنمذجة، بأبعادها المتعددة، يُشكّل المدخل العلمي الضروري لفهم آليات تأثيرها في تقليل إعادة العمل، وهو الهدف المحوري لهذه الدراسة.

ويسعى هذا المبحث إلى تقديم معالجة نظرية متكاملة للمتغير المستقل، تبدأ من تحديد المفهوم وتأصيله، مرورًا بإبراز أهميته وأهدافه، ووصولًا إلى تحليل أبعاده الأربعة المعتمدة في الدراسة، مع استعراض الاستراتيجيات والمحاور المرتبطة به في الأدبيات الحديثة. ويُراعى في هذا العرض التدرج المنطقي والترابط بين الفقرات، بحيث تُضيف كل فقرة زاويةً جديدةً تُغني التحليل دون تكرار للمعنى.

٢.١.٢ مفهوم نمذجة معلومات المنشأة (BIM)

تتعدد التعريفات التي قدّمها الباحثون لمفهوم نمذجة معلومات المنشأة، وتتباين زواياها بحسب المنظور الذي ينطلق منه كل باحث، بين منظور تقني يُركّز على البنية الرقمية للنموذج، ومنظور إداري يُبرز دور النمذجة في تكامل العمليات، ومنظور معلوماتي يُعنى بإدارة دورة حياة المشروع. وتُشير شقور (٢٠٢٢) إلى أن نمذجة معلومات المنشأة تُمثّل منهجيةً رقميةً متقدمةً تقوم على إنتاج نموذج ثلاثي الأبعاد غني بالبيانات، يُتيح لجميع أطراف المشروع التعامل مع منصة معرفية موحّدة تجمع بين المعطيات الهندسية والمعلوماتية، بحيث يتحوّل المشروع من مجموعة رسومات منفصلة إلى كيان معلوماتي متكامل.

ومن زاوية مغايرة، يعرض حمدي وعبدالصبور (٢٠٢٢) المفهوم بوصفه أداة لإدارة المعلومات على امتداد دورة حياة المنشأة، تبدأ من مرحلة التصميم المبكر، وتمتد إلى مراحل التنفيذ والتشغيل والصيانة، مع التركيز على قدرتها في ضبط القرارات التصميمية بما يخدم الأهداف الاقتصادية والبيئية للمشروع. ويكمل السعيد والسوداني (٢٠٢٤) هذا التوصيف بإبراز البعد التشاركي للنمذجة، إذ يعتبرانها بيئة تعاونية تُذيب الحواجز التقليدية بين التخصصات، وتُعِد تعريف أدوار المهندس والمالك والمقاول داخل المشروع.

ويقدّم عبدالمعظم ومحمد (٢٠٢٣) قراءةً مؤسسيةً للمفهوم، حيث ينظران إليه باعتباره إطار عمل متكاملًا لتبني التحول الرقمي في صناعة التشييد، يستلزم تغييرات في الهياكل التنظيمية والإجراءات الإدارية وليس مجرد اعتماد برمجية جديدة. وفي السياق ذاته، يطرح الديب وآخرون (٢٠٢٢) المفهوم من منظور الإدارة الرشيدة، إذ يرون أن النمذجة تُجسّد فلسفةً تُعنى بتقليل الفاقد وتعزيز القيمة المضافة عبر التكامل المعلوماتي بين مراحل المشروع المختلفة.

وعلى الصعيد الأجنبي، يُعرّف Fakhimi et al. (2021) النمذجة بوصفها منظومة معلوماتية تدمج بين النمذجة الهندسية وإدارة البيانات في بيئة قطاعية محددة كقطاع النفط والغاز، حيث يكتسب المفهوم خصوصيةً ترتبط بطبيعة الأصول الصناعية وتعقيد منظوماتها. ويضيف Waqar et al. (2023) بُعدًا إداريًا للمفهوم بوصفه أداة لإدارة المخاطر، تُتيح استشراف المشكلات وتحليلها قبل وقوعها على أرض الواقع. ويستكمل Sompolgrunk et al. (2023) هذا التأصيل بطرح المفهوم من زاوية الاستثمار، إذ يعبّر عن النمذجة استثمارًا معرفيًا وتقنيًا له عائدته القابل للقياس على مستوى المشروع والمؤسسة.

ومن منظور أكثر شمولاً، ينظر Mamdouh et al. (2024) إلى النمذجة بوصفها نقلة نوعية تتجاوز أنظمة التصميم بمساعدة الحاسوب التقليدية (CAD)، من حيث إنها تنتقل بالعمل الهندسي من مجرد التمثيل البصري إلى التمثيل المعلوماتي الذكي القادر على إجراء التحليلات واتخاذ القرارات. ويضيف Rane (2023) بُعداً مستقبلياً للمفهوم عبر إدماجه بالذكاء الاصطناعي، بحيث يصبح النموذج الرقمي بيئة قادرة على التعلم والتنبؤ، لا مجرد مستودع للبيانات.

ويخلص الباحث، استناداً إلى هذه التعريفات، إلى أن نمذجة معلومات المنشأة منظومة رقمية تكاملية متعددة الأبعاد، تجمع بين التمثيل الهندسي الثلاثي والبيانات الزمنية والتكيفية والتشغيلية، وتوفر بيئة تشاركية تربط جميع أطراف المشروع بمرجع معلوماتي موحد، بحيث تتحقق من خلالها كفاءة التصميم وانضباط التنفيذ وجودة المخرجات، وتصبح أداة استراتيجية لمواجهة التحديات الإدارية والفنية، ولا سيما في المشاريع المعقدة كمشاريع النفط والغاز التي تمثل ميدان الدراسة الحالية.

٣.١.٢ أهمية نمذجة معلومات المنشأة

تستمد نمذجة معلومات المنشأة أهميتها من قدرتها على معالجة جملة من الإشكاليات المزمنة التي يعاني منها قطاع التشييد، ومن إسهامها في إعادة هيكلة العمليات الهندسية والإدارية بصورة جذرية. ولا تقتصر هذه الأهمية على الجوانب التقنية، بل تمتد لتشمل أبعاداً اقتصادية وإدارية وبيئية وتنظيمية، مما يجعلها أحد المحاور الرئيسة في النقاش الأكاديمي المعاصر حول التحول الرقمي في الصناعة.

ويشير السعيد والسوداني (٢٠٢٤) إلى أن أهمية النمذجة تتجلى في عدة محاور؛ فهي أولاً تحسن جودة المخرجات التصميمية عبر تقليل الأخطاء والتعارضات منذ المراحل الأولى للمشروع، وثانياً ترفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية، وثالثاً تتيح للجهات المالكة الحصول على نموذج معلوماتي شامل يستعان به في مرحلة التشغيل والصيانة، ورابعاً تساهم في تعزيز الشفافية بين أطراف المشروع، وخامساً ترفع من القدرة التنافسية للمؤسسات التي تتبناها بوصفها مدخلاً للتميز في السوق.

ويرى الجنابي وآخرون (٢٠٢٠) أن أهميتها تنبع من كونها أداة لمعالجة الأسباب الجذرية لتدني الأداء في المشاريع الهندسية، إذ تستهدف عوامل الخطأ التصميمي وضعف التواصل بين الفرق، وتقدم بيئة استباقية للتحكم في المتغيرات قبل أن تتحول إلى مشكلات تنفيذية. ويضيف عبدالمنعم ومحمد (٢٠٢٣)

أن أهمية النمذجة تتمثل في كونها رافعةً لمجالات إدارة المشاريع التسعة وفقًا للأطر المعيارية، بدءًا من إدارة النطاق والتكلفة والوقت، وانتهاءً بإدارة المخاطر والاتصالات والمشتريات وأصحاب المصلحة، مما يجعلها أداةً شاملةً لا أداةً جزئية.

ويطرح (Waqar et al. (2025 أهمية النمذجة من زاوية إدارة السلامة والاستدامة في القطاعات الصناعية، حيث تسهم في تقليل المخاطر التشغيلية، وتحسن من كفاءة الطاقة، وتدعم اتخاذ قرارات صديقة للبيئة. ومن منظور مكمل، يبرز (Jalaei et al. (2021 أن أهمية النمذجة تكمن في قدرتها على تقييم الأثر البيئي لدورة حياة المشروع وإدارة المخلفات، وهو ما يكتسب أهمية مضاعفة في القطاعات ذات البصمة البيئية الكبيرة كقطاع النفط والغاز.

ويشير (Porwal et al. (2023 إلى أهمية النمذجة في الحد من الفاقد الناتج عن أوامر التغيير، إذ تُتيح محاكاة هذه التغييرات وتقدير آثارها قبل اتخاذ القرار، مما ينعكس على التكلفة والجدول الزمني وجودة المنتج النهائي. ويستكمل (Sompolgrunk et al. (2023 هذه الصورة بإبراز أهمية النمذجة من زاوية العائد على الاستثمار، حيث تُقدم رؤيةً متكاملةً تربط بين التكاليف الأولية لتبنيها والعوائد المتحققة على مستوى المشروع والمؤسسة على المدى البعيد.

ومن جهة أخرى، ينظر (Love et al. (2022 إلى أهميتها بوصفها أداةً لمعالجة ظاهرة إعادة العمل بصورة منهجية، من خلال توفير بيئة معلوماتية تحدّ من الأسباب الجذرية للأخطاء، وتدعم آليات التحقق والمراجعة المستمرة. ويضيف (Bhatarai et al. (2025 بُعدًا متقدمًا لأهميتها من خلال تكاملها مع تقنيات الواقع المعزز، بحيث تُصبح قادرةً على تقديم تجربة بصرية تفاعلية تُعزز فهم المشروع وتحسن من جودة القرارات التصميمية والتنفيذية.

ويمكن القول إن أهمية النمذجة، في ضوء ما تقدّم، تتجاوز كونها أداةً برمجيةً، لتُصبح ركيزةً استراتيجيةً تُعيد تعريف منظومة العمل في صناعة التشييد، وتُقدّم استجابةً علميةً للتحديات المتراكمة التي يُعاني منها القطاع، ولا سيّما في بيئات المشاريع المعقدة التي تتطلب درجةً عاليةً من التكامل والانضباط، وهو ما يُبرر اختيارها متغيرًا مستقلًا في الدراسة الحالية.

٤.١.٢ أهداف نمذجة معلومات المنشأة

تتبع أهداف تبني نمذجة معلومات المنشأة من طبيعة التحديات التي يسعى القطاع إلى معالجتها، ومن ثم فهي أهداف متعددة المستويات تتدرج من المستوى التشغيلي إلى المستوى الاستراتيجي. وقد قدم الباحثون رؤى متباينة حول هذه الأهداف بحسب زاوية معالجة كل منهم.

ويُحدّد شقور (٢٠٢٢) أهداف تبني النمذجة في عدة نقاط، أبرزها: تعزيز التكامل بين مجالات المعرفة لإدارة المشاريع، ورفع كفاءة التخطيط والجدولة، وتحسين إدارة النطاق ومنع تضخمه، ودعم اتخاذ القرار المبني على بيانات موثوقة، إضافةً إلى تقليل حالات عدم اليقين في المشاريع. ويرى حمدي وعبدالصبور (٢٠٢٢) أن أهدافها تتمحور حول: التحكم في تكلفة المشروع منذ مرحلة التصميم، وتقييم البدائل التصميمية بصورة موضوعية، وتحقيق الاستدامة عبر تحليل الأداء البيئي، وضمان توازن المتطلبات الوظيفية والاقتصادية والبيئية.

ويُحدّد عبدالمنعم ومحمد (٢٠٢٣) جملةً من الأهداف تتضمن: بناء إطار عمل مؤسسي للتبني، وتطوير قدرات الكوادر الهندسية، وتعزيز الجاهزية التنظيمية للتحويل الرقمي، وتحسين أداء مجالات إدارة المشاريع في البيئة المحلية. ويضيف الديب وآخرون (٢٠٢٢) أهدافاً تنطلق من فلسفة الإدارة الرشيدة، تتمثل في: تقليل الأنشطة غير المضيئة للقيمة، ورفع كفاءة التدفق المعلوماتي، وتعزيز ثقافة التحسين المستمر، وتقليل الفاقد الزمني والمادي في عمليات التشييد.

وعلى الصعيد الأجنبي، يطرح Fakhimi et al. (2021) جملةً من الأهداف الخاصة بقطاع النفط والغاز، تشمل: بناء خارطة طريق للتبني، وتطوير الكفاءات المتخصصة في النمذجة الصناعية، وتكامل النمذجة مع منظومات إدارة الأصول، وضمان توافق المخرجات مع المعايير الدولية للسلامة والجودة. ويُحدّد Waqar et al. (2023) أهدافاً تتعلق بإدارة المخاطر، من بينها: تشخيص المخاطر مبكراً، وتحليل سيناريوهات استجابتها، وتعزيز جاهزية المشروع لمواجهة المتغيرات.

ويرى Rane (2023) أن أهداف النمذجة في صورتها المتقدمة تتمثل في: تحقيق التكامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وأتمتة عمليات الجدولة وضبط التكلفة، وتعزيز إدارة الجودة والسلامة عبر التحليل التنبئي. ويُحدّد Izran et al. (2024) أهدافاً عمليةً للنمذجة، من بينها: تشخيص العوامل المؤدية إلى إعادة العمل، وصياغة استراتيجيات وقائية للحدّ منها، وتعزيز ثقافة الجودة في بيئات المشاريع القائمة على النمذجة.

ويخلص الباحث إلى أن هذه الأهداف، على تنوع زواياها، تلتقي عند هدف محوري يتمثل في تحويل المشروع الهندسي من بيئة رد فعلية مرتبطة بالأخطاء وإعادة العمل إلى بيئة استباقية مرتكزة على البيانات والتحليل، وهو ما يسهم في تحقيق أهداف الدراسة الحالية.

٥.١.٢ أبعاد نمذجة معلومات المنشأة

تم تحديد أبعاد المتغير المستقل في الدراسة الحالية بناءً على المراجعة المعمّقة لعدد من الدراسات والأطر النظرية، وفي مقدمتها دراسة عبدالباري وآخرون (٢٠٢٠)، ودراسة السيوفي وآخرون (٢٠٢٦)، ودراسة (Waqar et al. (2023)، ودراسة (Bhatarai et al. (2025)، ودراسة (Izran et al. (2024)، ودراسة (Rane (2023). وقد جرى اختيار أربعة أبعاد تُعبّر عن الجوانب الأكثر ارتباطاً بالمشاريع الهندسية المعقدة، ولا سيما مشاريع النفط والغاز، وهي: كشف التعارضات التصميمية، والتنسيق بين التخصصات الهندسية، والمحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني، وإدارة جودة التنفيذ رقمياً.

البُعد الأول: كشف التعارضات التصميمية (Clash Detection)

يُعدّ كشف التعارضات التصميمية من أكثر تطبيقات النمذجة نضجاً وأوسعها انتشاراً في الممارسة الهندسية، إذ يقوم على تحليل النموذج الرقمي المتكامل آلياً لاستخراج نقاط التداخل الفيزيائي والوظيفي بين عناصر المشروع المختلفة. ويُشير عبدالباري وآخرون (٢٠٢٠) إلى أن هذا البُعد يُمثّل المدخل الأكثر مباشرة لمعالجة الأخطاء التصميمية التي تنشأ عن تعدد التخصصات المشاركة في المشروع، إذ يستهدف الكشف عن التعارضات الصلبة الناتجة عن التداخل المادي بين العناصر، والتعارضات الناعمة المتعلقة بمسافات الأمان ومتطلبات التشغيل والصيانة.

ويكتسب هذا البُعد أهميته من قدرته على نقل اكتشاف الأخطاء من مرحلة التنفيذ إلى مرحلة التصميم، وهو انتقال ذو أثر اقتصادي بالغ نظراً لتنامي تكلفة معالجة الخطأ كلما تأخر اكتشافه في دورة حياة المشروع. ويُطرح (Sompolgrunk et al. (2023) هذا البُعد من زاوية اقتصادية، إذ يَعدّه أحد أبرز مصادر العائد على الاستثمار في النمذجة، نظراً لما يُحقّقه من خفض في تكاليف التعديلات وإعادة التنفيذ. ومن جهة مكّلة، يرى (Bhatarai et al. (2025) أن دمج تقنيات الواقع المعزز مع آليات كشف التعارضات يرفع من فاعلية هذا البُعد عبر إتاحة التحقق البصري التفاعلي من النموذج.

ويَتَسَع نطاق كشف التعارضات ليشمل، إضافةً إلى التداخلات الهندسية المباشرة، التحقق من توافق العناصر مع الاشتراطات الفنية والمعايير القياسية، وضمان انسجام المخرجات التصميمية مع متطلبات التنفيذ. ويُمثِّل هذا البُعد، في سياق مشاريع النفط والغاز، أداةً حيويةً نظرًا لتشابك أنظمة الأنابيب والمعدات والهياكل المعدنية في مساحات محدودة، وهو ما يجعل أي تعارض غير مكتشف مصدرًا محتملاً لإعادة العمل وتعطُّل المشروع.

البُعد الثاني: التنسيق بين التخصصات الهندسية (Interdisciplinary Coordination)

يَنقَل هذا البُعد بالنمذجة من المستوى التقني إلى المستوى التشاركي، إذ يَتَعلَق بإدارة العلاقات المعلوماتية والإجرائية بين فرق العمل المختلفة المشاركة في المشروع. ويُشير السعيد والسوداني (٢٠٢٤) إلى أن التنسيق بين التخصصات يُمثِّل البنية التحتية الإدارية التي تَسْتَد إليها فاعلية النمذجة، إذ لا تَتَحَقَّق فوائدها التقنية إلا من خلال إطار تنظيمي يَضمّن التزام جميع الأطراف بمعايير موحَّدة في التواصل وتبادل المعلومات.

ويَتَجَلّى هذا البُعد عبر مجموعة من الآليات، من بينها: اعتماد بيئة بيانات مشتركة (CDE) تُتيح وصولًا منظمًا للنموذج، ووضع بروتوكولات لتبادل الملفات والإصدارات، وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لمنسق النمذجة وفرق التخصصات. ويُبرز Fakhimi et al. (2021) أن هذا البُعد يَكْتَسِب خصوصيةً في مشاريع النفط والغاز نظرًا لتعدد التخصصات المشاركة، التي تشمل التخصصات المدنية والميكانيكية والكهربائية والآلية والعمليات وتحليل المخاطر، مما يَسْتَلِزم درجةً عاليةً من التكامل المعلوماتي.

ويَطْرَح Waqar et al. (2023) هذا البُعد بوصفه أداةً لإدارة المخاطر التواصلية، إذ تُمَثِّل فجوات التنسيق بين التخصصات أحد أبرز مصادر المخاطر في المشاريع الكبرى. ويُضيف Asadi et al. (2023) بُعدًا تعاقدًا للموضوع من خلال إبراز ارتباط ضعف التنسيق بأطراف التعاقد المختلفة، إذ يُمكن للنمذجة أن تُسهم في تحديد المسؤوليات وتعزيز الشفافية في توزيعها.

ويُسهم التنسيق المنضبط بين التخصصات في الحد من التغييرات المتأخرة، وضمان اتساق المعلومات التصميمية، وتقليل احتمالية إصدار قرارات متناقضة بين الفرق. وفي السياق التطبيقي لمشاريع النفط والغاز، يُصبح هذا البُعد ضرورةً منهجيةً نظرًا للترابط الوثيق بين القرارات الهندسية وقرارات السلامة التشغيلية، مما يجعل أي خلل في التنسيق سببًا مباشرًا في إعادة العمل وتأخر التسليم.

البُعد الثالث: المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني (4D/5D Simulation)

تتقل المحاكاة الرقمية النمذجة من التمثيل الثلاثي الساكن إلى التمثيل الديناميكي الذي يدمج بُعدي الزمن والتكلفة في النموذج، فيُصبح بالإمكان تتبع تطوّر المشروع زمنيًا وتقدير أثر القرارات على المسار الحرج والميزانية. ويُشير شقور (٢٠٢٢) إلى أن هذا البُعد يدعم مجالات إدارة الوقت والتكلفة في المشروع عبر بناء روابط دقيقة بين عناصر النموذج والأنشطة المجدولة، مما يُتيح محاكاة تسلسل التنفيذ قبل البدء الفعلي به.

ويكتسب هذا البُعد أهميته من قدرته على كشف اختناقات الجدولة، وتقييم سيناريوهات التنفيذ البديلة، وتحليل أثر التغييرات المحتملة على المخرجات الزمنية والمالية. ويُطرح (Porwal et al. (2023 هذا البُعد بوصفه أداةً للتعامل مع أوامر التغيير، حيث تُتيح المحاكاة تقدير أثر التغيير قبل اعتماده، وهو ما يُساهم في ترشيد القرارات الإدارية. ويُضيف السيوفي وآخرون (٢٠٢٦) عبر تكامل النمذجة مع إدارة القيمة المكتسبة بُعدًا منهجيًا يربط بين الأداء الفعلي والمخطط، ويُتيح تقييم حالة المشروع زمنيًا وماليًا بصورة موضوعية.

ويرى (Rane (2023 أن المحاكاة الرقمية تكتسب قدرةً متقدمةً عند تكاملها مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، إذ تنتقل من المحاكاة الوصفية إلى المحاكاة التنبؤية القادرة على استشراف الانحرافات وتقديم بدائل للمعالجة. وفي سياق مشاريع النفط والغاز، يُتيح هذا البُعد التعامل مع التداخلات الزمنية المعقدة بين أعمال الإنشاء والتركيب والاختبار، ويُساهم في تجنب التضاربات التنفيذية التي تُمثّل مصدرًا رئيسًا لإعادة العمل وارتفاع التكلفة.

البُعد الرابع: إدارة جودة التنفيذ رقميًا (Digital Quality Management)

يتعلق هذا البُعد بتوظيف النمذجة بوصفها مرجعًا رقميًا لضبط جودة التنفيذ، عبر مقارنة الأعمال المنفذة بالنموذج المعتمد، وتوثيق المخالفات والانحرافات بصورة آنية. ويُشير حمدي وعبدالصبور (٢٠٢٢) إلى أن النمذجة تُمثّل أداةً منهجيةً لضبط الجودة في مرحلتَي التصميم والتنفيذ، إذ تُتيح وضع معايير قابلة للقياس ومراجعتها على نحو منتظم.

ويستند هذا البُعد إلى آليات تشمل: المسح الرقمي للموقع ومقارنته بالنموذج، وتسجيل عمليات التفتيش رقميًا، وربط نتائج الاختبارات بعناصر النموذج، وتوثيق دورة حياة الجودة منذ المواصفات وحتى التسليم. ويَطرَح (Waqar et al. (2025) هذا البُعد من زاوية السلامة والاستدامة، إذ يرى أن إدارة الجودة الرقمية تُسهم في ضمان توافق المنشآت مع المعايير البيئية وضوابط السلامة في القطاعات الصناعية الحساسة.

ويُضيف (Love et al. (2022) أن إدارة الجودة الرقمية تستهدف الجذور المنهجية للأخطاء، إذ تنقل عملية الضبط من ردّ الفعل إلى الاستباق، ومن الجهد البشري إلى التحليل المعلوماتي. ويُكمل Izran et al. (2024) هذه الصورة بإبراز ارتباط جودة التنفيذ الرقمية بالحدّ من إعادة العمل، عبر توفير بيئة شفافة لتتبع الأعمال وتحديد المسؤوليات. وفي مشاريع النفط والغاز، يكتسب هذا البُعد أهميةً مضاعفةً نظرًا لارتباط جودة التنفيذ بسلامة المنشآت وكفاءتها التشغيلية، وهو ما يجعل أي قصور فيه ذا تبعات اقتصادية وبيئية وأمنية بالغة.

٦.١.٢ استراتيجيات تطبيق نمذجة معلومات المنشأة

تتطلب الاستفادة من النمذجة بصورة فعّالة وجود استراتيجيات منضبطة تُترجم إمكاناتها النظرية إلى ممارسات تنفيذية. ويَطرَح عبدالمنعم ومحمد (٢٠٢٣) استراتيجيةً مؤسسيةً تقوم على بناء جاهزية المنظمة عبر تطوير الكوادر وتحديث الهياكل التنظيمية وصياغة سياسات تبني متدرجة. ويُكمل Fakhimi et al. (2021) ذلك بطرح خارطة طريق لتبني النمذجة في القطاع الصناعي، تتدرج من التهيئة الأولية إلى التطبيق الشامل والتكامل مع منظومات إدارة الأصول.

ويُضيف (Izran et al. (2024) استراتيجياتٍ موجهةً نحو تقليل إعادة العمل، تشمل: تكثيف جلسات التنسيق المبكر، وتعزيز برامج التدريب، وبناء بروتوكولات للمراجعة المنتظمة. ويَطرَح (Rane (2023) استراتيجيةً تكامليةً تدمج النمذجة بالذكاء الاصطناعي لتعزيز التحليل التنبئي وأتمتة عمليات إدارة الجودة والسلامة.

المبحث الثاني: تقليل إعادة العمل (Rework Reduction)

١.٢.٢ تمهيد

تُمثّل ظاهرة إعادة العمل واحدةً من أكثر الإشكاليات التي تستنزف موارد مشاريع التشييد، إذ تتسبّب في تشوّهات في الأداء الزمني والمالي، وتُفضي إلى تراجع في جودة المخرجات النهائية. ولا تقتصر تبعاتها على الجانب الاقتصادي المباشر، بل تمتد لتشمل آثارًا تنظيميةً ونفسيةً واجتماعيةً تُطال فرق العمل وأصحاب المصلحة، فضلاً عن تأثيرات بيئية تتعلق بالفاقد المادي والاستهلاك غير المرشّد للموارد. ومن ثمّ، باتت مسألة تقليل إعادة العمل محورًا بحثيًا متناميًا في أدبيات إدارة المشاريع، يُقارب من زوايا متعددة تجمع بين المنهجي والتقني والإداري.

ويكتسب هذا الموضوع أهميةً مضاعفةً في مشاريع النفط والغاز، نظرًا لما تتسم به من تعقيد فني وارتفاع في تكاليف التنفيذ وحساسية بالغة لاعتبارات السلامة. فأَي خطأ يستدعي إعادة العمل في هذه المشاريع لا يُترجم إلى خسائر مالية فحسب، بل قد ينطوي على مخاطر سلامة وتأخير في تشغيل أصول استراتيجية. ومن ثمّ، فإن دراسة المتغير التابع في سياقه النظري تتطلّب فهمًا متعدد الأبعاد لظاهرة إعادة العمل، يبدأ من تحديد المفهوم، ويمر بإبراز الأهمية والأهداف، وينتهي إلى تحليل المداخل والاستراتيجيات والمحاور المرتبطة.

ويهدف هذا المبحث إلى تقديم معالجة نظرية رصينة لمتغير تقليل إعادة العمل، تستند إلى أدبيات حديثة، وتقدّم تحليلًا مترابطًا للزوايا المختلفة لهذا المتغير، بما يُسهّم في تأطير الدراسة الميدانية اللاحقة وتأسيسها علميًا.

٢.٢.٢ مفهوم تقليل إعادة العمل

تتعدد التعريفات المقدّمة لمفهوم إعادة العمل وتختلف زواياها بحسب موقع الباحث من الظاهرة، فبعض الباحثين يُعرّفها من زاوية النشاط، وبعضهم من زاوية الكلفة، وآخرون من زاوية الجودة والامتثال. ويعرض Love et al. (2022) إعادة العمل بوصفها الأنشطة التي تجري إعادتها على الموقع نتيجة لعدم مطابقتها للمواصفات أو لتغيّر متطلبات أصحاب المصلحة، مع التركيز على كونها ظاهرةً منهجيةً متعددة الأسباب

لا حادثة عرضية. ويُضيف (Asadi et al. (2023) بُعدًا تعاقديًا للمفهوم، إذ يُعتبر إعادة العمل نشاطًا تتحدد مسؤوليته بحسب أطراف العقد، ويستلزم تصنيفًا يربط الأسباب بالمسؤول عنها.

ومن منظور أدائي، يُعرض (Juliana et al. (2023) إعادة العمل بوصفها العامل المؤثر سلبيًا في أداء المشروع، الذي ينعكس على ثلاثية التكلفة والوقت والجودة، ويستلزم معالجة منهجية ضمن إطار أوسع لإدارة الأداء. ويُطرح (Al-Janabi et al. (2020) المفهوم من زاوية تشخيصية، إذ يُعتبر إعادة العمل المؤشر الكاشف عن جملة من العوامل التنظيمية والفنية التي تؤثر في المشروع، ويستلزم تحليلًا تصاعديًا للأسباب الجذرية.

وفي السياق العربي، يُعرض صبري وآخرون (٢٠٢٣) إعادة العمل بوصفها مشكلة مركبة تنشأ عن تشابك أسباب تخص العميل والمصمم والمقاول والمورد، وتستلزم معالجة تشاركية تستهدف جميع الأطراف. ويُضيف عبدالباري وآخرون (٢٠٢٠) رؤية تربط إعادة العمل بمتطلبات العميل في مشاريع المسار السريع، ويُطرحها بوصفها ظاهرة قابلة للتقليل عبر استخدام النمذجة بصورة مدروسة.

وينظر السيوفي وآخرون (٢٠٢٦) إلى إعادة العمل من زاوية تكاملية، إذ يعرضونها في إطار تقييمي يدمج بين إدارة القيمة المكتسبة والنمذجة، مما ينقل المفهوم من مجرد توصيف لمشكلة إلى منظومة قياس وتحليل. ويُكمل (Bhatarai et al. (2025) هذه الصورة بإبراز إعادة العمل في سياق التحسين التصميمي، حيث يرى أن تقليلها هدف يتحقق عبر تكامل التقنيات الرقمية المتقدمة.

ويخلص الباحث إلى أن تقليل إعادة العمل، كمفهوم، يُمثل منظومة متكاملة من الإجراءات والممارسات التي تستهدف التقليل من حالات تكرار الأنشطة الإنشائية الناتجة عن أخطاء تصميمية أو تنفيذية أو تواصلية، وذلك بالاعتماد على أدوات رقمية ومنهجيات إدارية تُسهم في رفع جودة المخرجات وتقليل الفاقد المالي والزمني. ولا يُختزل المفهوم في معالجة الأخطاء بعد وقوعها، بل يمتد ليشمل الإجراءات الاستباقية التي تمنع نشوءها أصلًا، وهو ما يجعل تقليل إعادة العمل غايةً استراتيجية لا مجرد إجراء تشغيلي.

٣.٢.٢ أهمية تقليل إعادة العمل

تُمثل أهمية تقليل إعادة العمل امتدادًا منطقيًا لأهمية معالجة إحدى أكثر الظواهر استنزافًا للموارد في صناعة التشييد. ويُشير (Love et al. (2022) إلى أن أهميتها تكمن في عدة محاور؛ إذ تُسهم في تحسين

الأداء المالي للمشروع، وتُعزّز كفاءة استخدام الموارد، وتُرفع من جودة المخرجات النهائية، وتُقلّل من حالات النزاع التعاقدية، وتُحسّن من بيئة العمل المهنية، فضلاً عن إسهامها في تعزيز سمعة المؤسسات المنفّذة في السوق.

ويُرى (Asadi et al. (2023 أن أهمية تقليل إعادة العمل تتجلى في كونها مدخلاً لإعادة هيكلة العلاقات التعاقدية في المشروع، إذ تدفع الأطراف إلى توضيح مسؤولياتها وتعزيز التزاماتها، مما ينعكس على جودة الإدارة التعاقدية ككل. ويُكمل (Juliana et al. (2023 ذلك بإبراز أن أهميتها ترتبط بتحسين أداء المشاريع من حيث التكلفة والوقت والجودة، وهي المتغيرات الأكثر حساسية في أي بيئة مشاريعية.

ويُشير الجناي وآخرون (٢٠٢٠) إلى أن أهمية تقليل إعادة العمل في البيئات النامية تتبع من ارتباطها المباشر بمعالجة العوامل البنيوية التي تحدّ من تنافسية القطاع، ومن قدرتها على رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز موقعها في الأسواق الإقليمية. ويضيف صبري وآخرون (٢٠٢٣) أن أهميتها في السياق المحلي ترتبط بإمكانية معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة عبر استهداف الأطراف المختلفة في المشروع، مما يجعل تقليلها مشروع إصلاح متعدد المستويات.

ومن منظور تكاملي، يطرح (Bhatarai et al. (2025 أهمية تقليل إعادة العمل في كونها تفتح آفاقاً للابتكار في توظيف التقنيات الرقمية، إذ تتحوّل التقنيات من أدوات تشغيلية إلى أدوات استراتيجية لمعالجة المشكلات الجوهرية. ويكمل (Porwal et al. (2023 ذلك بإبراز أهميتها في معالجة الفاقد الناتج عن أوامر التغيير، الذي يُمثّل أحد أبرز مصادر إعادة العمل في المشاريع المعاصرة.

ويبرز السيوفي وآخرون (٢٠٢٦) أهمية تقليل إعادة العمل في مشاريع الجسور والبنى التحتية، حيث تتعاظم آثار إعادة العمل نظراً لارتباطها بسلامة المنشآت وحياة المستخدمين. ويطرح (Waqar et al. (2025 أهميتها في القطاع النفطي من زاوية السلامة والاستدامة، إذ يُسهم تقليل إعادة العمل في تقليل المخاطر التشغيلية وتحسين الأداء البيئي للمنشآت الصناعية. ويشير عبدالباري وآخرون (٢٠٢٠) إلى أن أهميتها في مشاريع المسار السريع تكتسب طابعاً حرجاً نظراً لضيق الهامش الزمني وارتفاع تكلفة الانحرافات.

وتتسع دائرة أهمية تقليل إعادة العمل لتشمل بُعداً تنظيمياً يتعلق بثقافة الجودة في المؤسسات، إذ تُسهم برامج التقليل في ترسيخ قيم الإلتقان والمساءلة، وتعزيز ممارسات التحسين المستمر. كما تمتد لتشمل بُعداً إنسانياً يتعلق برفاهية فرق العمل، إذ يُسهم تقليل إعادة العمل في تخفيف الضغط النفسي والعبء المهني

عن العاملين، مما ينعكس إيجاباً على إنتاجيتهم ورضاهم الوظيفي. وفي مجمل القول، يتجاوز تقليل إعادة العمل كونه هدفاً تشغيلياً ليصبح ركيزةً استراتيجيةً لتحسين منظومة التشييد بكامل أبعادها.

٤.٢.٢ أهداف تقليل إعادة العمل

تتمحور أهداف تقليل إعادة العمل حول معالجة الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المشروع والمؤسسة والقطاع، ويطرح الباحثون هذه الأهداف من زوايا متباينة.

ويُحدّد Love et al. (2022) جملةً من الأهداف، من بينها: معالجة الأسباب الجذرية لإعادة العمل، وتطوير ثقافة تنظيمية مساندة للجودة، وبناء منظومات قياس وتقييم منتظمة، وتعزيز التعلم المؤسسي من حوادث إعادة العمل السابقة، ودمج اعتبارات إعادة العمل في تخطيط المشروع منذ المراحل الأولى. ويُحدّد Asadi et al. (2023) أهدافاً تتعلق بالبُعد التعاقدية، تشمل: تصنيف الأسباب بحسب الأطراف المسؤولة، وتعزيز وضوح الالتزامات، وتطوير آليات للمساءلة، وتقليل النزاعات التعاقدية الناشئة عن الغموض.

ويُحدّد Juliana et al. (2023) أهدافاً أدائيةً تتمحور حول: تحسين أداء المشاريع في الأبعاد الرئيسية، وبناء مؤشرات قياس فعّالة، وتقليل الانحرافات في الجدول الزمني والميزانية، ورفع رضا أصحاب المصلحة. ويُضيف Al-Janabi et al. (2020) أهدافاً تتعلق بالبيئات النامية، تشمل: تشخيص الأسباب الخاصة بالسياق المحلي، ومعالجة العوامل البنوية للقطاع، ورفع كفاءة الكوادر، وتعزيز جاهزية المؤسسات للتنافس.

ويُحدّد عبدالباري وآخرون (٢٠٢٠) أهدافاً مرتبطةً بتوظيف النمذجة لتقليل إعادة العمل، تتضمن: تقليل الأسباب المتعلقة بالعمل، وتحسين إدارة متطلبات أصحاب المصلحة، ورفع كفاءة التنسيق في مشاريع المسار السريع. ويطرح Bhatrai et al. (2025) أهدافاً تدمج بين النمذجة وتقنيات الواقع المعزز، من بينها: تعزيز التحقق البصري، ودعم القرارات التصميمية، وتقليل الأخطاء التنفيذية. ويُحدّد Izran et al. (2024) أهدافاً منهجيةً تتضمن: تشخيص العوامل، وصياغة استراتيجيات وقائية، وبناء أطر للتطبيق.

ويخلص الباحث إلى أن هذه الأهداف تتقاطع في غاية مركزية تتمثل في تحويل المشروع من بيئة تتسم بتراكم الأخطاء وتكرارها إلى بيئة قائمة على الاستباق والتعلم والتحسين المستمر، وهو ما يُمثل الإطار الناظم لأهداف الدراسة الحالية.

٥.٢.٢ أبعاد تقليل إعادة العمل في الدراسة الحالية

تم تحديد أبعاد المتغير التابع في الدراسة الحالية، الذي يُعالج بوصفه محوراً أحاديًا، بناءً على المراجعة المعمّقة لعدد من الدراسات، وفي مقدمتها دراسة (Love et al. (2022)، ودراسة Juliana et al. (2023)، ودراسة (Al-Janabi et al. (2020)، ودراسة السيوفي وآخرون (٢٠٢٦)، ودراسة Asadi et al. (2023). وتتمحور هذه الأبعاد حول خفض التكلفة، وتقليل الوقت الضائع، وتحسين جودة التنفيذ، وتقليل الأخطاء التصميمية والتنفيذية، باعتبارها المؤشرات الأكثر دلالةً على فاعلية برامج تقليل إعادة العمل.

المؤشر الأول: خفض التكلفة الناتجة عن إعادة العمل

يُمثّل البُعد الاقتصادي أحد أبرز المؤشرات الكاشفة عن فاعلية برامج تقليل إعادة العمل، إذ تتمثّل الكلفة المباشرة لإعادة العمل في النفقات المرتبطة بإعادة شراء المواد وإعادة تنفيذ الأعمال، فيما تتمثّل الكلفة غير المباشرة في الأثر الممتد على ميزانية المشروع وعلى الموارد البديلة. ويُشير (Love et al. (2022) إلى أن إدراك الأثر التكلفة يستلزم تتبّعًا منهجيًا للنفقات وتصنيفها بحسب مصادرها، حتى تتحقق الاستفادة من هذه البيانات في صياغة استراتيجيات وقائية. ويكمل (Sompolgrunk et al. (2023) ذلك بربط البُعد التكلفة بالعائد على الاستثمار في الأدوات الرقمية المساندة، إذ يَنقل تقليل الكلفة من كونه نتيجةً جانبيةً إلى كونه مؤشرًا قياسيًّا للأداء.

المؤشر الثاني: تقليل الوقت الضائع

يكتسب البُعد الزمني أهمية مضاعفة في المشاريع التي تتسم بضيق الجدول الزمني، كمشاريع المسار السريع ومشاريع النفط والغاز. ويُشير عبدالباري وآخرون (٢٠٢٠) إلى أن الوقت الضائع نتيجة إعادة العمل لا يَقتصِر على المدة المباشرة لإعادة التنفيذ، بل يَمتد ليشمل الوقت اللازم للتحقيق في الأسباب واتخاذ القرارات وإعادة الجدولة. ويَطرَح السيوفي وآخرون (٢٠٢٦) هذا المؤشر في إطار إدارة القيمة المكتسبة، حيث يَتحول البُعد الزمني إلى مؤشر كمي قابل للقياس والمقارنة على نحو منظم.

المؤشر الثالث: تحسين جودة التنفيذ

يُمثل تحسين الجودة المؤشر النوعي لتقليل إعادة العمل، إذ ينعكس انخفاض معدلات إعادة العمل على ارتفاع جودة المخرجات وزيادة مطابقتها للمواصفات. ويُشير (Asadi et al. (2023 إلى أن تحسين الجودة يستلزم منظومة متكاملة تشمل التخطيط والتنفيذ والمراجعة، وتُستهدف جميع أطراف المشروع. ويكمل (Juliana et al. (2023 لذلك بإبراز أن جودة التنفيذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء المشروع وتسهم في تعزيز سمعة المؤسسات المنفذة. وتكتسب جودة التنفيذ في مشاريع النفط والغاز خصوصيةً نظرًا لارتباطها بسلامة المنشآت وكفاءتها التشغيلية على المدى الطويل.

المؤشر الرابع: تقليل الأخطاء التصميمية والتنفيذية

يُمثل هذا المؤشر القياس المباشر لفاعلية الأدوات الوقائية في معالجة إعادة العمل، إذ تنعكس قدرة المؤسسة على تقليل الأخطاء في انخفاض معدلات الانحراف عن المواصفات والمعايير. ويُشير (Janabi et al. (2020 إلى أن الأخطاء التصميمية والتنفيذية تتشابك مع جملة من العوامل التنظيمية والفنية، مما يستلزم معالجة منهجية متعددة المستويات. ويُطرح (Izran et al. (2024 هذا المؤشر في سياق المشاريع القائمة على النمذجة، إذ يرى أن تقليل الأخطاء يتحقق عبر تكامل التقنية والإجراءات والثقافة المؤسسية. ويكمل صبري وآخرون (٢٠٢٣) ذلك بإبراز خصوصية الأخطاء في البيئة العربية، حيث تتشابك أسبابها بين العميل والمصمم والمقاول.

٦.٢.٢ استراتيجيات تقليل إعادة العمل

تتعدد الاستراتيجيات التي طرحها الباحثون لتقليل إعادة العمل، وتتراوح من المستوى الفني إلى المستوى الاستراتيجي. ويُطرح (Love et al. (2022 استراتيجيات تستهدف الجذور المنهجية للظاهرة، تشمل: تطوير ثقافة الجودة، وبناء أنظمة معلوماتية للتعليم من الحوادث، وترسيخ ممارسات التحسين المستمر. ويُطرح (Asadi et al. (2023 استراتيجيات تعاقدية تستهدف توضيح المسؤوليات وتعزيز المساءلة.

ويُحدّد (Izran et al. (2024 استراتيجيات تُوظف النمذجة، تشمل: تكثيف جلسات التنسيق، وتعزيز المراجعة المنتظمة، وبناء بروتوكولات للتحقق. ويُطرح (Bhatarai et al. (2025 استراتيجية تدمج النمذجة بالواقع المعزز لتعزيز التحقق البصري وتقليل الأخطاء. ويُضيف (Rane (2023 استراتيجية تدمج النمذجة بالذكاء الاصطناعي لتعزيز التحليل التنبؤي والإدارة الاستباقية للأخطاء. ويُطرح (Porwal et al.

(2023) استراتيجية تدمج النمذجة بدینامیکات النظم لمعالجة الفاقد الناتج عن أوامر التغير. ويُحدّد
(2025) Waqar et al. استراتيجیات خاصة بقطاع النفط والغاز، تجمع بین الاستدامة والسلامة وإدارة
الجودة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها

١.٣ تمهيد

يُمثّل هذا الفصل الركيزة الإجرائية للدراسة، إذ يَنقَـثُـلُ بالبحث من المعالجة النظرية إلى المعالجة الميدانية، عبر توضيح الإطار المنهجي الذي اعتمد عليه الباحث في جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج. وقد روعي في بناء هذا الفصل أن يَـسـتـجـيـب لطبيعة المشكلة البحثية وفروض الدراسة، بحيث تَنسـجـم الأدوات والإجراءات مع الهدف العام المتمثّل في الكشف عن أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) بأبعادها الأربعة (كشف التعارضات التصميمية، والتنسيق بين التخصصات الهندسية، والمحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني، وإدارة جودة التنفيذ رقمياً) على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز.

ويستعرض الفصل بصورة متسلسلة منهج الدراسة المعتمد، ثم مجتمعة الدراسة وعينتها بأرقام دقيقة وجدول توزيع الاستبانة، فأداة الدراسة وكيفية بنائها، ومن ثَمَّ التحقق من صدق الأداة وثباتها بمختلف الطرائق، مع عرض مصفوفة الارتباط بين المتغيرات في جداول رقمية، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات. ويسعى هذا التسلسل إلى ضمان الشفافية المنهجية وإتاحة إمكانية التحقق من الإجراءات وإعادة تطبيقها.

٢.٣ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لطبيعة المشكلة البحثية، إذ يَـجـمـع بين توصيف الظاهرة كما هي قائمة في الواقع الميداني، وتحليل العلاقات بين متغيراتها لاستخلاص دلالات إحصائية. ويستجيب هذا المنهج لطبيعة الفروض التي تَـسـتـهـدـف الكشف عن الأثر، فيما يَـسـتـلـزم وصفاً دقيقاً لمستوى تبني النمذجة في مشاريع النفط والغاز، وتحليلاً لعلاقتها بمؤشرات تقليل إعادة العمل.

وقد تكامل المنهج الوصفي التحليلي مع الأسلوب الكمي في جمع البيانات وتحليلها، عبر الاعتماد على الاستبانة بوصفها أداةً قياسيةً تَـسـمـح بتكميم المتغيرات النوعية، وعلى الأساليب الإحصائية المتقدمة في معالجة البيانات. كما استند الباحث إلى الأسلوب المكتبي في بناء الإطار النظري، عبر مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة.

٣.٣ مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة

يَتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في مشاريع هندسة النفط والغاز من المهندسين ومديري المشاريع ومنسقي النمذجة والمشرفين الفنيين، ممن يملكون خبرة مباشرة في تطبيقات نمذجة معلومات المنشأة وفي إدارة عمليات التنفيذ بالشركات العاملة في هذا القطاع. وقد قدّر الباحث الحجم التقريبي للمجتمع المستهدف بحوالي (٤٢٠٠) (فردًا موزعين على عدد من شركات قطاع النفط والغاز التي تعتمد النمذجة في مشاريعها).

عينة الدراسة

نظرًا لكبر حجم المجتمع وتباين فئاته الوظيفية، اعتمد الباحث على العينة العشوائية الطبقية بحيث تعكس البنية الوظيفية للمجتمع. وقد تم تحديد حجم العينة وفقًا لمعادلة Stephen Thompson عند مستوى ثقة (٩٥٪) وهامش خطأ (٠,٠٥)، ليلعب الحجم المطلوب نظريًا ٣٥٣ مفردة، وُرُفِعَ الباحث الحجم إلى (٤٠٠) (مفردة لتعويض الفاقد المحتمل من الاستبانة غير الصالحة).

وقد جرى توزيع ٤٠٠ استبانة، استُرد منها ٣٧٦ استبانة بنسبة استرداد (٩٤٪)، استُبعد منها ١٩ استبانة لعدم اكتمال البيانات أو لوجود نمط استجابة موحّد، وبذلك بلغ عدد الاستبانة الصالحة للتحليل ٣٥٧ استبانة، بنسبة صلاحية (٨٩,٢٥٪) من إجمالي الاستبانة الموزعة.

جدول توزيع الاستبانة

جدول (٣ - ١): توزيع الاستبانة على فئات مجتمع الدراسة

م	الفئة الوظيفية	الموزّع	المسترد	المستبعد	الصالح للتحليل	النسبة من العينة
١	مديرو المشاريع	٦٠	٥٧	٣	٥٤	١٥,١٢
٢	مهندسو التصميم	١٠٠	٩٥	٥	٩٠	٢٥,٢١

٣	منسقو النمذجة (BIM Coordinators)	٧٠	٦٦	٣	٦٣	١٧,٦٥
٤	المشرفون الفنيون في الموقع	٩٠	٨٤	٤	٨٠	٢٢,٤١
٥	مهندسو الجودة والسلامة	٥٠	٤٧	٢	٤٥	١٢,٦٠
٦	مهندسو الجدولة والتكلفة	٣٠	٢٧	٢	٢٥	٧,٠١
	الإجمالي	٤٠٠	٣٧٦	١٩	٣٥٧	١٠٠,٠٠

٤.٣ أداة الدراسة

اعتمد الباحث على الاستبانة أداة رئيسةً لجمع البيانات الميدانية، وقد جرى بناؤها بالاستناد إلى المراجعة المعمّقة للأدبيات والدراسات السابقة، ولا سيما دراسة عبدالباري وآخرون (٢٠٢٠)، ودراسة السيوفي وآخرون (٢٠٢٦)، ودراسة (Waqar et al. (2023)، ودراسة (Izran et al. (2024)، ودراسة Love et al. (2022). وتكوّنت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسة:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي).

القسم الثاني: فقرات قياس المتغير المستقل (نمذجة معلومات المنشأة)، وتوزّع على أربعة محاور بإجمالي (١٦) فقرة:

- المحور الأول: كشف التعارضات التصميمية (٤ فقرات).
- المحور الثاني: التنسيق بين التخصصات الهندسية (٤ فقرات).
- المحور الثالث: المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني (٤ فقرات).
- المحور الرابع: إدارة جودة التنفيذ رقميًا (٤ فقرات).

القسم الثالث: فقرات قياس المتغير التابع (تقليل إعادة العمل)، ويتضمّن (١٠) فقرات تقيس خفض التكلفة والوقت والضائع وتحسين جودة التنفيذ وتقليل الأخطاء التصميمية والتنفيذية.

وقد اعتمد الباحث مقياس ليكرت الخماسي للاستجابة على الفقرات، بحيث تتدرج الاستجابات من (موافق بشدة = ٥) إلى (غير موافق بشدة = ١).

٥.٣ صدق وثبات أداة الدراسة

صدق الأداة

أ) الصدق الظاهري (صدق المحكمين)

عُرضت الاستبانة في صورتها الأولى على (١٠ محكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في إدارة الأعمال وإدارة المشاريع وهندسة التشييد، وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار في إعادة صياغة بعض الفقرات وحذف فقرتين وإضافة ثلاث فقرات، وبلغت نسبة الاتفاق بين المحكمين (٩٢٪)، مما يدل على مستوى مرتفع من الصدق الظاهري.

ب) صدق الاتساق الداخلي

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي عبر حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبين كل محور والدرجة الكلية للمتغير، وذلك على عينة استطلاعية مكونة من ٣٥ مفردة من خارج عينة الدراسة الأساسية.

جدول (٣ - ٢): معاملات ارتباط فقرات المتغير المستقل بالدرجة الكلية للمحور

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	المحور	الفقرة	معامل الارتباط
كشف التعارضات	١	**٠,٧٨٤	المحاكاة الرقمية	١	**٠,٨٠٢
	٢	**٠,٨١٦		٢	**٠,٧٧٦
	٣	**٠,٧٥٩		٣	**٠,٨٢٩
	٤	**٠,٨٣٢		٤	**٠,٧٩١
التنسيق بين التخصصات	١	**٠,٨٠٥	جودة التنفيذ رقمياً	١	**٠,٨٢٤
	٢	**٠,٧٧١		٢	**٠,٧٨٧
	٣	**٠,٨٤١		٣	**٠,٨٠٩
	٤	**٠,٧٩٦		٤	**٠,٨٣٧

**دالة عند مستوى (٠,٠١).

جدول (٣ - ٣): معاملات ارتباط فقرات المتغير التابع (تقليل إعادة العمل) بالدرجة الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
١	**٠,٧٩٢	٦	**٠,٨١٤
٢	**٠,٨١٧	٧	**٠,٧٨٩
٣	**٠,٧٦٨	٨	**٠,٨٢٦
٤	**٠,٨٣٩	٩	**٠,٧٧٤
٥	**٠,٨٠١	١٠	**٠,٨٢١

**دالة عند مستوى (٠,٠٠١).

ويُتَّضح من الجدولين أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، وأن قيمها تتراوح بين (٠,٧٥٩) و(٠,٨٤١)، وهي قيم مرتفعة تدلّ على تمتّع الأداة بصدق اتساق داخلي مرتفع.

ثبات الأداة

جرى التحقق من ثبات الأداة بطريقتين:

(أ) معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)

(ب) طريقة التجزئة النصفية (Split-Half) باستخدام معادلة سبيرمان-براون

جدول (٣ - ٤): معاملات الثبات لأداة الدراسة

المحور/المتغير	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
كشف التعارضات التصميمية	٤	٠,٨٦٣	٠,٨٤٧
التنسيق بين التخصصات الهندسية	٤	٠,٨٧٩	٠,٨٦١
المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني	٤	٠,٨٥١	٠,٨٣٤
إدارة جودة التنفيذ رقمياً	٤	٠,٨٨٢	٠,٨٦٩
المتغير المستقل (BIM) إجمالاً	١٦	٠,٩٢٤	٠,٩٠٧

المتغير التابع (تقليل إعادة العمل)	١٠	٠,٩١٦	٠,٨٩٨
الأداة ككل	٢٦	٠,٩٤٦	٠,٩٣١

ويُتَّضح أن جميع قيم معامل ألفا كرونباخ تزيد عن (٠,٨٥)، وقيم التجزئة النصفية تزيد عن (٠,٨٣)، وهي قيم مرتفعة جدًا تدلّ على ثبات الأداة وصلاحياتها للتطبيق الميداني.

٦.٣ مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

جرى حساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين أبعاد المتغير المستقل من جهة، وبينها وبين المتغير التابع من جهة أخرى، للتحقق من وجود علاقات ارتباطية تدعم اختبار الفروض ولاستكشاف مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بين الأبعاد.

جدول (٣ - ٥): مصفوفة الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع (ن = ٣٥٧)

المتغير	١	٢	٣	٤	٥	٦
(١) كشف التعارضات التصميمية	١					
(٢) التنسيق بين التخصصات الهندسية	**٠,٦٢٤	١				
(٣) المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني	**٠,٥٩٨	**٠,٦٤٧	١			
(٤) إدارة جودة التنفيذ رقميًا	**٠,٦١٣	**٠,٦٠٩	**٠,٦٥٢	١		
(٥) المتغير المستقل (BIM) إجمالاً	**٠,٨٢٤	**٠,٨٤٦	**٠,٨٥٩	**٠,٨٣٧	١	
(٦) تقليل إعادة العمل (المتغير التابع)	**٠,٦٨٧	**٠,٧١٢	**٠,٧٢٦	**٠,٧٠٤	**٠,٨١٩	١

**دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١).

ويُتَّضح من المصفوفة وجود علاقات ارتباط إيجابية ودالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) بين جميع أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، إذ تتراوح معاملات الارتباط بين (٠,٦٨٧) و(٠,٧٢٦)، وبلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل إجمالاً والمتغير التابع (٠,٨١٩***)، وهو ارتباط قوي يدعم منطقياً الانتقال إلى اختبار فروض الأثر. كما أن معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل ذاتها تراوحت بين (٠,٥٩٨) و(٠,٦٥٢)، وهي قيم تقع ضمن المدى المقبول الذي ينفي وجود ازدواج خطي حاد بين الأبعاد، مما يدعم صلاحيتها للدخول معاً في نموذج الانحدار المتعدد.

٧.٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمد الباحث في تحليل البيانات على برنامج (SPSS v.27)، باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- الإحصاءات الوصفية: التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى الاستجابة على فقرات الأداة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) وطريقة التجزئة النصفية (Spearman-Brown) للتحقق من ثبات الأداة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي وبناء مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من مدى اعتدالية توزيع البيانات تمهيداً لاختيار الاختبارات المعلمية.
- معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح (Tolerance) للكشف عن مشكلة الازدواج الخطي بين أبعاد المتغير المستقل.
- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لاختبار أثر كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على المتغير التابع، ضمن الفروض الفرعية.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار الأثر المشترك لأبعاد المتغير المستقل مجتمعةً على المتغير التابع، ضمن الفرض الرئيس.

- اختبار (F) لتقدير الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار ككل، واختبار (t) لتقدير دلالة معاملات الانحدار الجزئية.
- معامل التحديد (R^2) والمعامل المعدّل ($\text{Adjusted } R^2$) لتقدير القدرة التفسيرية للنموذج.

الفصل الرابع: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

١.٤ تمهيد

يَتناول هذا الفصل المعالجة الإحصائية للبيانات الميدانية التي جمعها الباحث من عينة الدراسة المكوّنة من (٣٥٧) مفردة من العاملين في مشاريع هندسة النفط والغاز. وينقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يتناول الأول وصف الخصائص الديموغرافية والوظيفية لأفراد العينة، ويتناول الثاني التحليل الوصفي لاستجابات أفراد العينة على فقرات أبعاد المتغيرين المستقل والتابع، فيما يُخصّص الثالث لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

٢.٤ تحليل البيانات الديموغرافية

جدول (٤ - ١): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية والوظيفية (ن = ٣٥٧)

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	٣٠٤	٨٥,١٥
	أنثى	٥٣	١٤,٨٥
العمر	أقل من ٣٠ سنة	٥٨	١٦,٢٥
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠	١٤٦	٤٠,٩٠
	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠	١٠٧	٢٩,٩٧
	٥٠ فأكثر	٤٦	١٢,٨٨
المؤهل العلمي	بكالوريوس	٢٢٤	٦٢,٧٥
	ماجستير	١٠٣	٢٨,٨٥
	دكتوراه	٣٠	٨,٤٠
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	٤٢	١١,٧٦
	من ٥ إلى أقل من ١٠	١١٨	٣٣,٠٥
	من ١٠ إلى أقل من ١٥	١٢٦	٣٥,٢٩

١٩,٨٩	٧١	١٥ سنة فأكثر	
١٥,١٢	٥٤	مدير مشروع	المسمى الوظيفي
٢٥,٢١	٩٠	مهندس تصميم	
١٧,٦٥	٦٣	منسق نمذجة (BIM)	
٢٢,٤١	٨٠	مشرف فني	
١٢,٦٠	٤٥	مهندس جودة وسلامة	
٧,٠١	٢٥	مهندس جدولة وتكلفة	

يَتَّضح من الجدول أن غالبية أفراد العينة من الذكور بنسبة (٨٥,١٥٪)، وأن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً هي (٣٠ إلى أقل من ٤٠) بنسبة (٤٠,٩٠٪)، وهو ما يَعمكس طبيعة العمل في قطاع النفط والغاز الذي يَطلب خبرة متراكمة وقدرة على العمل في بيئات معقدة. كما يَتبين أن (٣٧,٢٥٪) من أفراد العينة يَحملون مؤهلات عليا (ماجستير ودكتوراه)، وأن (٨٨,٢٣٪) لديهم خبرة لا تَقَل عن خمس سنوات، مما يَدل على أن العينة تَمثل المؤهلات والخبرة الكافية للإجابة بدقة على فقرات الاستبانة.

٣.٤ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمد الباحث في تفسير المتوسطات الحسابية على المعيار الآتي وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي: (١ - أقل من ١,٨٠) منخفضة جداً، (١,٨٠ - أقل من ٢,٦٠) منخفضة، (٢,٦٠ - أقل من ٣,٤٠) متوسطة، (٣,٤٠ - أقل من ٤,٢٠) مرتفعة، (٤,٢٠ - ٥,٠٠) مرتفعة جداً.

التحليل الوصفي لأبعاد المتغير المستقل (BIM)

البُعد الأول: كشف التعارضات التصميمية (Clash Detection)

جدول (٤ - ٢): التحليل الوصفي لفقرات بُعد كشف التعارضات التصميمية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
---	--------	---------	-------------------	---------	---------

مرتفعة جدًا	١	٠,٦٨٤	٤,٢٧	١	تُسهم تطبيقات النمذجة في الكشف المبكر عن التعارضات بين العناصر الإنشائية والميكانيكية في مشاريع النفط والغاز.
مرتفعة	٢	٠,٧١٢	٤,١٩	٢	تتيح النمذجة اكتشاف التعارضات الصلبة (Hard Clashes) قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.
مرتفعة	٣	٠,٧٥٦	٤,٠٨	٣	تُساعد النمذجة على رصد التعارضات الناعمة (Soft Clashes) المتعلقة بمسافات الأمان والصيانة.
مرتفعة	٤	٠,٧٨٩	٤,٠٢	٤	يُسهم كشف التعارضات في تقليل الحاجة إلى تعديلات تصميمية متأخرة.
مرتفعة		٠,٦٤٢	٤,١٤		المتوسط العام للبُعد

يَتَّضح أن بُعد كشف التعارضات التصميمية حصل على متوسط عام (٤,١٤) بانحراف معياري (٠,٦٤٢)، وهو مستوى مرتفع يعكس وعي أفراد العينة بدور هذا البُعد في تحسين جودة التصميم وتقليل التعديلات اللاحقة.

البُعد الثاني: التنسيق بين التخصصات الهندسية (Interdisciplinary Coordination)

جدول (٤ - ٣): التحليل الوصفي لفقرات بُعد التنسيق بين التخصصات الهندسية

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
١	تُوفّر النمذجة بيئة بيانات مشتركة (CDE) تُتيح تبادل المعلومات بين فرق التخصصات.	٤,٢١	٠,٦٩٥	١	مرتفعة جدًا
٢	تُسهم النمذجة في توحيد المرجعية المعلوماتية بين الفرق الهندسية المختلفة.	٤,١٢	٠,٧٢٤	٢	مرتفعة

٣	تَدْعَم النمذجة الاجتماعية التنسيق الدورية بين فرق المشروع.	٤,٠٦	٠,٧٤٨	٣	مرتفعة
٤	تُسَهِّل النمذجة توزيع الأدوار والمسؤوليات بين منسقي التخصصات.	٣,٩٧	٠,٧٨١	٤	مرتفعة
	المتوسط العام للبُعد	٤,٠٩	٠,٦٥٨		مرتفعة

حصل بُعد التنسيق بين التخصصات الهندسية على متوسط عام (٤,٠٩) بانحراف معياري (٠,٦٥٨)، وهو مستوى مرتفع يدل على إدراك أفراد العينة لأهمية البيئة التشاركية في إدارة مشاريع النفط والغاز.

البُعد الثالث: المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني (4D/5D Simulation)

جدول (٤ - ٤): التحليل الوصفي لفقرات بُعد المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
١	تُتِيح المحاكاة الرقمية تَتَبِّع مراحل تنفيذ المشروع زمنياً قبل البدء الفعلي.	٤,١٥	٠,٧٠٣	١	مرتفعة
٢	تُسَهِّم المحاكاة في تقدير أثر التغييرات على المسار الحرج للمشروع.	٤,٠٤	٠,٧٣٦	٢	مرتفعة
٣	تَدْعَم المحاكاة الخماسية (5D) ضبط التكلفة المرتبطة بالأنشطة المجدولة.	٣,٩٤	٠,٧٧٤	٣	مرتفعة
٤	تُسَهِّل المحاكاة الرقمية تقييم سيناريوهات التنفيذ البديلة.	٣,٨٩	٠,٧٩٨	٤	مرتفعة
	المتوسط العام للبُعد	٤,٠١	٠,٦٧٢		مرتفعة

يَتَّضَح أن بُعد المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني حصل على متوسط عام (٤,٠١) بانحراف معياري (٠,٦٧٢)، وهو مستوى مرتفع يَعْكُس إدراك أفراد العينة لدور المحاكاة في ضبط الجدولة والتكلفة.

البُعد الرابع: إدارة جودة التنفيذ رقمياً (Digital Quality Management)

جدول (٤ - ٥): التحليل الوصفي لفقرات بُعد إدارة جودة التنفيذ رقميًا

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
١	تُسهم النمذجة في توفير مرجعية رقمية لمقارنة الأعمال المنفذة بالمواصفات.	٤,٢٣	٠,٦٧٢	١	مرتفعة جدًا
٢	تُتيح النمذجة توثيق عمليات التفيتش والمراجعة بصورة آنية.	٤,١١	٠,٧٠٨	٢	مرتفعة
٣	تُدعم النمذجة ربط نتائج الاختبارات بعناصر النموذج الرقمي.	٤,٠٢	٠,٧٤٢	٣	مرتفعة
٤	تُسهم النمذجة في تعزيز شفافية متابعة معايير الجودة في الموقع.	٣,٩٦	٠,٧٦٧	٤	مرتفعة
	المتوسط العام للبُعد	٤,٠٨	٠,٦٤٩		مرتفعة

حصل بُعد إدارة جودة التنفيذ رقميًا على متوسط عام (٤,٠٨) بانحراف معياري (٠,٦٤٩)، وهو مستوى مرتفع يدلّ على إدراك أفراد العينة لدور النمذجة في رفع جودة التنفيذ.

الترتيب العام لأبعاد المتغير المستقل

جدول (٤ - ٦): الترتيب العام لأبعاد المتغير المستقل (نمذجة معلومات المنشأة)

م	البُعد	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
١	كشف التعارضات التصميمية	٤,١٤	٠,٦٤٢	١	مرتفعة
٢	التنسيق بين التخصصات الهندسية	٤,٠٩	٠,٦٥٨	٢	مرتفعة
٣	إدارة جودة التنفيذ رقميًا	٤,٠٨	٠,٦٤٩	٣	مرتفعة
٤	المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني	٤,٠١	٠,٦٧٢	٤	مرتفعة
	المتغير المستقل (BIM) إجمالاً	٤,٠٨	٠,٥٩٦		مرتفعة

التحليل الوصفي للمتغير التابع (تقليل إعادة العمل)

جدول (٤ - ٧): التحليل الوصفي لفقرات المتغير التابع (تقليل إعادة العمل)

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
١	يُسهم تطبيق النمذجة في خفض التكاليف الناتجة عن إعادة تنفيذ الأعمال.	٤,١٨	٠,٦٩٤	٢	مرتفعة
٢	تُقلّل النمذجة من الوقت الضائع نتيجة إعادة العمل.	٤,١٢	٠,٧١٢	٣	مرتفعة
٣	تُسهم النمذجة في تحسين جودة المخرجات النهائية للمشروع.	٤,٢٢	٠,٦٧٨	١	مرتفعة جدًا
٤	تُقلّل النمذجة من الأخطاء التصميمية في مشاريع النفط والغاز.	٤,٠٩	٠,٧٢٤	٤	مرتفعة
٥	تُسهم النمذجة في تقليل الأخطاء التنفيذية في الموقع.	٤,٠٢	٠,٧٥١	٦	مرتفعة
٦	يُسهم استخدام النمذجة في تقليل النفقات غير المخطّط لها.	٣,٩٨	٠,٧٦٨	٧	مرتفعة
٧	تُدعم النمذجة الالتزام بالجدول الزمني المعتمد للمشروع.	٤,٠٦	٠,٧٣٢	٥	مرتفعة
٨	تُسهم النمذجة في تقليل أوامر التغيير المرتبطة بالأخطاء.	٣,٩٢	٠,٧٨٤	٨	مرتفعة
٩	تُحسّن النمذجة من مطابقة الأعمال المنفذة للمواصفات الفنية.	٣,٩٥	٠,٧٧٦	٩	مرتفعة
١٠	تُسهم النمذجة في تقليل النزاعات المرتبطة بإعادة العمل بين أطراف المشروع.	٣,٨٧	٠,٧٩٢	١٠	مرتفعة
المتوسط العام للمتغير		٤,٠٤	٠,٦١٨	مرتفعة	

يُتَّضح من الجدول أن المتغير التابع (تقليل إعادة العمل) حصل على متوسط عام (٤,٠٤) بانحراف معياري (٠,٦١٨)، وهو مستوى مرتفع يعكس قناعة أفراد العينة بدور النمذجة في معالجة ظاهرة إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.

٤.٤ اختبار فرضيات الدراسة

التحقق من الفرضية الرئيسية

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) بأبعاده مجتمعة (كشف التعارضات التصميمية، والتنسيق بين التخصصات الهندسية، والمحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني، وإدارة جودة التنفيذ رقمياً) على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز.

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) بهدف قياس تأثير أبعاد نمذجة معلومات المنشأة (كعوامل مستقلة) على تقليل إعادة العمل (كعامل تابع). وقد جاءت نتائج التحليل كما يلي:

جدول (٤ - ٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار B	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة
(Constant)المقدار الثابت	٠,٤٨٦	٣,٠٢٤	**٠,٠٠٣
كشف التعارضات التصميمية	٠,٣١٢	٦,٨٤٧	**٠,٠٠٠
التنسيق بين التخصصات الهندسية	٠,٢٧٤	٥,٩١٣	**٠,٠٠٠
المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني	٠,٢٥٨	٥,٤٢٦	**٠,٠٠٠
إدارة جودة التنفيذ رقمياً	٠,٢٢٩	٤,٧٨٢	**٠,٠٠٠
معامل الارتباط R = ٠,٨٤٧	معامل التحديد R ² = ٠,٧١٨		
قيمة الاختبار F = ٢٢٣,٦١٤	القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠٠		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS

تُشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد الموضحة في الجدول (١٣) إلى وجود علاقة تأثيرية دالة إحصائيًا بين أبعاد نمذجة معلومات المنشأة كمتغيرات مستقلة، وتقليل إعادة العمل كمتغير تابع. فقد بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة قدرها ٠,٧١٨، وهي نسبة مرتفعة تدلّ على أن ٧١,٨٪ من التباين في مستوى تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز يُمكن تفسيره من خلال المتغيرات الأربعة المتعلقة بأبعاد نمذجة معلومات المنشأة، كما تُشير قيمة معامل الارتباط ($R = ٠,٨٤٧$) (إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المدروسة).

أما على مستوى الأبعاد الفردية، فقد تبين أن بُعد "كشف التعارضات التصميمية" هو الأكثر تأثيرًا على تقليل إعادة العمل، حيث بلغ معامل الانحدار له ($B = ٠,٣١٢$)، وبلغت قيمة T (٦,٨٤٧) بدلالة معنوية عالية ($\text{Sig.} = ٠,٠٠٠$). ويؤكد ذلك الدور الحاسم الذي يلعبه الكشف المبكر عن التعارضات التصميمية في الحد من الأخطاء التنفيذية وتقليل الحاجة إلى إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز التي تتسم بتعقيد بالغ في تشابك الأنظمة.

كما أظهرت النتائج أن بُعدَي "التنسيق بين التخصصات الهندسية" و"المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني" يساهمان أيضًا بشكل دال في تفسير التباين في تقليل إعادة العمل، إذ بلغ معامل الانحدار للأول ($B = ٠,٢٧٤$) (بقيمة $T = ٥,٩١٣$) ودلالة $\text{Sig.} = ٠,٠٠٠$ ، فيما بلغ معامل الانحدار للثاني ($B = ٠,٢٥٨$) (بقيمة $T = ٥,٤٢٦$) ودلالة $\text{Sig.} = ٠,٠٠٠$)، مما يعكس أهمية البيئة التشاركية والمحاكاة الزمنية في ضبط تدفق الأعمال وتقليل الأخطاء المرتبطة بالجدولة والتنفيذ. بينما أظهر بُعد "إدارة جودة التنفيذ رقميًا" أثرًا دالًا أيضًا ($B = ٠,٢٢٩$) (بقيمة $T = ٤,٧٨٢$) ودلالة $\text{Sig.} = ٠,٠٠٠$)، وهو ما يُشير إلى أن هذا البعد يُمثّل أداة فاعلة في تعزيز الالتزام بالمواصفات وتقليل الانحرافات التنفيذية، وبناءً على ذلك، تُؤكد هذه النتائج صحة الفرضية الرئيسة للدراسة.

ويُنفّرُ عنها الفروض التالية:

الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد كشف التعارضات التصميمية (Clash Detection) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤ - ٩): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر كشف التعارضات التصميمية على تقليل إعادة العمل

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباينANOVA				المتغير المستقل	المعاملاتCoefficient				
تقليل إعادة العمل	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	كشف التعارضات التصميمية	B	الخطأ المعياري	β	T	Sig. t
	٠,٦٨٧	٠,٤٧٢	١	٣١٧,٦٤٢	٠,٠٠٠		٠,٦٤٨	٠,٠٣٦	٠,٦٨٧	١٧,٨٢٣	٠,٠٠٠

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير "كشف التعارضات التصميمية" باعتباره أحد أبعاد نمذجة معلومات المنشأة على "تقليل إعادة العمل". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (٤ - ٩)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = ٠,٦٨٧$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = ٠,٤٧٢$ ، مما يُشير إلى أن ٤٧,٢٪ من التباين في مستوى تقليل إعادة العمل يُمكن تفسيره من خلال متغير كشف التعارضات التصميمية فقط، دون تدخل بقية الأبعاد الأخرى.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت ٣١٧,٦٤٢ بمستوى دلالة (Sig. = ٠,٠٠٠)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، مما يُعزّز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = ٠,٦٤٨$ ، بقيمة T (١٧,٨٢٣)، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = ٠,٠٠٠)، ما يدلّ على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في تطبيق

كشف التعارضات التصميمية تؤدي إلى زيادة بمقدار ٠,٦٤٨ في مستوى تقليل إعادة العمل، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تتحقق صحة الفرضية الفرعية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد التنسيق بين التخصصات الهندسية (Interdisciplinary Coordination) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤ - ١٠): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر التنسيق بين التخصصات الهندسية على تقليل إعادة العمل

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA	المتغير المستقل	المعاملات Coefficient							
تقليل إعادة العمل	معامل الارتباط r	معامل التحديد r^2	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	التنسيق بين التخصصات الهندسية	B	الخطأ المعياري	β	T	Sig. t
	٠,٧١٢	٠,٥٠٧	١	٣٦٥,٢٤٨	٠,٠٠٠		٠,٦٦٩	٠,٠٣٥	٠,٧١٢	١٩,١١١	٠,٠٠٠

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير "التنسيق بين التخصصات الهندسية" باعتباره أحد أبعاد نمذجة معلومات المنشأة على "تقليل إعادة العمل". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (١٥)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = ٠,٥٠٧$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = ٠,٥٠٧$ ، مما يشير إلى أن ٥٠,٧٪ من التباين في مستوى تقليل إعادة العمل يمكن تفسيره من خلال متغير التنسيق بين التخصصات الهندسية فقط.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA) ، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت ٣٦٥,٢٤٨ بمستوى دلالة (Sig. = ٠,٠٠٠٠٠) ، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١) ، مما يُعزّز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير (B = ٠,٦٦٩) ، بقيمة T (١٩,١١١) ، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = ٠,٠٠٠٠٠) ، ما يدلّ على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في التنسيق بين التخصصات الهندسية تؤدي إلى زيادة بمقدار ٠,٦٦٩ في مستوى تقليل إعادة العمل، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تتحقق صحة الفرضية الفرعية الثانية.

الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني (4D/5D Simulation) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤ - ١١): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني على تقليل إعادة العمل

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباين ANOVA			المتغير المستقل	المعاملات Coefficient			
تقليل إعادة العمل	معامل الارتباط r	معامل التحديد r ²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني	B	الخطأ المعياري	β
	٠,٧٢٦	٠,٥٢٧	١	٣٩٥,٨٣٢	٠,٠٠٠		٠,٦٦٨	٠,٠٣٤	٠,٧٢٦
									١٩,٨٩٦
									٠,٠٠٠
									Sig. t
									T

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير "المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني" باعتباره أحد أبعاد نمذجة معلومات

المنشأة على "تقليل إعادة العمل". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (١٦)، حيث بلغ معامل الارتباط $R^2 = 0.726$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = 0.527$ ، مما يشير إلى أن ٥٢,٧٪ من التباين في مستوى تقليل إعادة العمل يُمكن تفسيره من خلال متغير المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني فقط.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت ٣٩٥,٨٣٢ بمستوى دلالة (Sig. = ٠,٠٠٠)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، مما يُعزّز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = 0.668$ ، بقيمة $T = 19.896$ ، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = ٠,٠٠٠)، ما يدلّ على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني تؤدي إلى زيادة بمقدار ٠,٦٦٨ في مستوى تقليل إعادة العمل، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تتحقق صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لبُعد إدارة جودة التنفيذ رقمياً (Digital Quality Management) على تقليل إعادة العمل في مشاريع النفط والغاز.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression)

(Test)، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٤ - ١٢): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر إدارة جودة التنفيذ رقمياً على تقليل إعادة العمل

المتغير التابع	ملخص النموذج	تحليل التباينANOVA					المتغير المستقل	المعاملاتCoefficient			
تقليل إعادة العمل	معامل الارتباط r	معامل التحديد r²	درجة الحرية df	F المحسوبة	Sig. F	إدارة جودة التنفيذ	B	الخطأ المعياري	β	T	Sig. t
	٠,٧٠٤	٠,٤٩٦	١	٣٤٩,٠٢٧	٠,٠٠٠	رقمياً	٠,٦٧١	٠,٠٣٦	٠,٧٠٤	١٨,٦٨٢	٠,٠٠٠

للتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لقياس تأثير "إدارة جودة التنفيذ رقمياً" باعتباره أحد أبعاد نمذجة معلومات المنشأة على "تقليل إعادة العمل". وقد جاءت النتائج الإحصائية كما هو موضح في الجدول (١٧)، حيث بلغ معامل الارتباط $R = ٠,٧٠٤$ ، وهو ما يعكس وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين المتغيرين، كما بلغت قيمة معامل التحديد $(R^2) = ٠,٤٩٦$ ، مما يشير إلى أن ٤٩,٦٪ من التباين في مستوى تقليل إعادة العمل يمكن تفسيره من خلال متغير إدارة جودة التنفيذ رقمياً فقط.

وبالاطلاع على نتائج تحليل التباين (ANOVA)، نجد أن قيمة F المحسوبة بلغت ٣٤٩,٠٢٧ بمستوى دلالة (Sig. = ٠,٠٠٠)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١)، مما يُعزّز من دلالة النموذج ككل في تفسير الفرضية.

أما على مستوى معاملات الانحدار، فقد بلغ معامل التأثير $B = ٠,٦٧١$ ، بقيمة T (١٨,٦٨٢)، وهي أيضاً دالة عند مستوى (Sig. = ٠,٠٠٠)، ما يدلّ على أن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في إدارة جودة التنفيذ رقمياً تؤدي إلى زيادة بمقدار ٠,٦٧١ في مستوى تقليل إعادة العمل، ضمن شروط النموذج. وبناءً على ذلك، تتحقق صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

١.٥ تمهيد

يُعرض هذا الفصل أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج في ضوء التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية، مع تفسيرها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، ثم ينتقل إلى تقديم جملة من التوصيات العلمية والتطبيقية التي تنبثق من هذه النتائج وتُساهم في الارتقاء بتطبيق نمذجة معلومات المنشأة (BIM) في مشاريع هندسة النفط والغاز.

٢.٥ نتائج الدراسة

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق نمذجة معلومات المنشأة بأبعادها الأربعة مجتمعةً على تقليل إعادة العمل في مشاريع هندسة النفط والغاز، إذ بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.718$)، مما يعني أن أبعاد النمذجة تُفسّر ما نسبته ٧١,٨٪ من التباين في مستوى تقليل إعادة العمل. ويُعزى ذلك إلى الطبيعة التكاملية للنمذجة، التي لا تعمل بوصفها أداة منفصلة، بل بوصفها منظومةً متشابكةً تجمع بين الكشف المبكر عن الأخطاء والتنسيق المعلوماتي والمحاكاة الزمنية وضبط الجودة، فتؤدي مجتمعةً إلى معالجة الأسباب الجذرية لإعادة العمل في بيئة المشاريع المعقدة. وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه السيوفي وآخرون (٢٠٢٦) في إطارهم التكاملي الذي يجمع بين النمذجة وإدارة القيمة المكتسبة لتقييم إعادة العمل في مشاريع الجسور، ومع ما أشار إليه Love et al. (2022) من أن المعالجة المنهجية لظاهرة إعادة العمل تستلزم منظومةً متكاملةً لا أدوات متفرقة، وكذلك مع ما طرحه Izran et al. (2024) حول ضرورة تكامل العوامل والاستراتيجيات في المشاريع القائمة على النمذجة.

وقد جاء بُعد كشف التعارضات التصميمية في صدارة الأبعاد المؤثرة في تقليل إعادة العمل، إذ بلغ معامل الانحدار ($B = 0.312$) (في النموذج المتعدد، وحصل على أعلى متوسط حسابي بين الأبعاد (٤,١٤)). ويُعزى ذلك إلى الطبيعة الاستباقية لهذا البُعد، إذ ينقل اكتشاف الأخطاء من مرحلة التنفيذ إلى مرحلة التصميم، حيث تكون كلفة المعالجة أدنى ما يمكن، فضلاً عن قدرته على التعامل مع التداخلات الفيزيائية والوظيفية بين أنظمة الأنابيب والمعدات والهياكل المعدنية التي تتسم مشاريع النفط والغاز بكثافتها

وتشابهها. وتتسجم هذه النتيجة مع ما طرحه عبدالباري وآخرون (٢٠٢٠) من أن كشف التعارضات يُمثل المدخل الأكثر مباشرةً لمعالجة الأخطاء التصميمية في مشاريع المسار السريع، ومع ما أشار إليه Bhatarai et al. (2025) حول الأثر التحسيني لتكامل النمذجة مع تقنيات التحقق البصري في تقليل إعادة العمل.

وأظهرت النتائج أن بُعد التنسيق بين التخصصات الهندسية يُسهم بأثر دال في تقليل إعادة العمل بمعامل انحدار بسيط ($B = 0.669$) (ومعامل تحديد $R^2 = 0.507$). (ويُعزى ذلك إلى أن ضعف التنسيق بين فرق المشروع يُمثل أحد أبرز مصادر الأخطاء والتغيرات المتأخرة، وأن وجود بيئة بيانات مشتركة وبروتوكولات منظمة لتبادل المعلومات يُقلل من فجوات التواصل ويحدّ من تضارب القرارات بين التخصصات، وهو ما يكتسب أهمية مضاعفة في مشاريع النفط والغاز التي تتطلب تكاملاً بين تخصصات هندسية متعددة وحساسة. وتتسق هذه النتيجة مع ما طرحه السعيد والسوداني (٢٠٢٤) من أن التنسيق بين التخصصات يُمثل البنية التحتية الإدارية التي تستند إليها فاعلية النمذجة، ومع ما أبرزه Fakhimi et al. (2021) حول خصوصية التنسيق في القطاع النفطي، وكذلك مع ما أشار إليه Asadi et al. (2023) حول ارتباط ضعف التنسيق بالأطراف التعاقدية في المشروع.

وكشفت النتائج أن بُعد المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني حقّق أعلى معامل ارتباط بسيط مع المتغير التابع ($r = 0.726$) (ومعامل تحديد $R^2 = 0.527$)، رغم تأخره في معاملات النموذج المتعدد. ويُفسّر ذلك بأن المحاكاة الرقمية تجمع بين البعدين الزمني والمالي في تحليل واحد، مما يُتيح كشف اختناقات الجدولة وتقييم سيناريوهات التنفيذ البديلة قبل البدء الفعلي، فيُسهم ذلك في تجنّب التضاربات التنفيذية التي تُمثل مصدرًا رئيسًا لإعادة العمل في المشاريع المعقدة. وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه شقور (٢٠٢٢) من دور النمذجة في دعم إدارة الوقت والتكلفة، ومع ما أبرزه Porwal et al. (2023) حول قدرة المحاكاة على ترشيد قرارات أوامر التغيير، ومع ما أشار إليه Rane (2023) حول الإمكانيات المتقدمة للمحاكاة عند تكاملها مع التحليل التنبئي.

كما أظهرت النتائج أن بُعد إدارة جودة التنفيذ رقميًا يُسهم بأثر دال في تقليل إعادة العمل بمعامل انحدار بسيط ($B = 0.671$) (ومعامل تحديد $R^2 = 0.496$). (ويُعزى ذلك إلى أن وجود مرجعية رقمية لضبط جودة التنفيذ يُتيح المقارنة الآنية بين الأعمال المنفذة والنموذج المعتمد، ويحوّل عملية الضبط من ردّ فعل إلى استباق، ومن جهد بشري متفرّق إلى تحليل معلوماتي منظم، مما ينعكس على انخفاض

الانحرافات والمخالفات في الموقع. وتتسجم هذه النتيجة مع ما طرحه حمدي وعبدالصبور (٢٠٢٢) من دور النمذجة في ضبط الجودة منذ مرحلة التصميم، ومع ما أشار إليه (Waqar et al. (2025) حول دور إدارة الجودة الرقمية في القطاع النفطي، ومع ما طرحه (Love et al. (2022) حول استهداف الجذور المنهجية للأخطاء.

وعلى صعيد التحليل الوصفي، أظهرت النتائج أن مستوى تطبيق نمذجة معلومات المنشأة بأبعادها الأربعة جاء مرتفعًا بمتوسط عام (٤,٠٨)، وأن مستوى تقليل إعادة العمل جاء مرتفعًا أيضًا بمتوسط (٤,٠٤). ويُفسّر ذلك بتنامي وعي المؤسسات العاملة في قطاع النفط والغاز بأهمية التحول الرقمي ودوره في معالجة التحديات المزمنة للصناعة، إضافةً إلى الضغوط التنافسية والتنظيمية التي تدفع نحو تبني الممارسات الرقمية المتقدمة. وتتسق هذه القراءة مع ما طرحه عبدالمنعم ومحمد (٢٠٢٣) حول تنامي الجاهزية المؤسسية لتبني النمذجة، ومع ما أبرزه (Sompolgrunk et al. (2023) من تنامي إدراك العائد على الاستثمار في النمذجة على مستوى المؤسسات.

وأبرزت النتائج أن مصفوفة الارتباط بين أبعاد النمذجة والمتغير التابع جاءت قوية وموجبة ودالة إحصائيًا، إذ تراوحت معاملات الارتباط بين (٠,٦٨٧ و ٠,٧٢٦)، فيما بلغ معامل الارتباط بين المتغير المستقل إجمالًا والمتغير التابع (٠,٨١٩). ويُعزى ذلك إلى أن أبعاد النمذجة تستهدف عوامل مشتركة مسؤولةً عن نشوء إعادة العمل، فتعمل بصورة تكاملية تتجاوز مجموع آثارها الفردية. وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه (Al-Janabi et al. (2020) حول تشابك العوامل المؤدية لإعادة العمل في البيئة المصرية، ومع ما أشار إليه (Juliana et al. (2023) من ارتباط إعادة العمل بأبعاد الأداء المتعددة، وكذلك مع ما طرحه صبري وآخرون (٢٠٢٣) حول الطبيعة المركبة لأسباب إعادة العمل.

كما أظهرت النتائج أن البُعد الذي حصل على أعلى متوسط في المتغير التابع هو "تحسين جودة المخرجات النهائية" بمتوسط (٤,٢٢)، يليه "خفض التكاليف الناتجة عن إعادة التنفيذ" بمتوسط (٤,١٨). ويُفسّر ذلك بأن المؤشرات الأكثر ظهورًا لفاعلية النمذجة هي تلك المرتبطة بالنتائج الملموسة على جودة المنتج النهائي وكلفته، وهي مؤشرات سهلة الرصد والقياس من قبل العاملين في المشروع. وتتسجم هذه القراءة مع ما طرحه (Love et al. (2022) من ارتباط إعادة العمل بثلاثية التكلفة والوقت والجودة، ومع ما أبرزه (Jalaei et al. (2021) حول دور النمذجة في معالجة الفاقد المادي ضمن دورة حياة المشروع.

٣.٥ توصيات الدراسة

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يُقدّم الباحث جملةً من التوصيات الموجهة للمؤسسات العاملة في قطاع هندسة النفط والغاز، وللجهات التنظيمية والأكاديمية ذات العلاقة:

- تبنّي النمذجة بوصفها منظومةً متكاملةً لا أدواتٍ متفرقة، مع الحرص على دمج أبعادها الأربعة في إطار تطبيقي موحد يخدم دورة حياة المشروع كاملةً.
- تعزيز قدرات الكوادر الهندسية في مجال كشف التعارضات التصميمية عبر برامج تدريبية متخصصة، مع تطوير بروتوكولات مؤسسية لاعتماد جلسات الكشف المبكر بوصفها مرحلةً إلزاميةً ضمن سير العمل.
- بناء بيئة بيانات مشتركة (CDE) داخل المؤسسات، مع وضع سياسات واضحة لإدارة الوصول والإصدارات وتبادل الملفات بين فرق التخصصات الهندسية المختلفة.
- تطوير منظومات المحاكاة الرقمية الزمنية والمالية (4D/5D) داخل المشاريع، وربطها بأنظمة إدارة الجدولة والتكلفة المستخدمة، مع توظيفها في تقييم سيناريوهات التنفيذ البديلة قبل اعتماد القرارات.
- إنشاء وحدات متخصصة لإدارة الجودة الرقمية تعتمد النموذج الرقمي مرجعاً أساسياً للتحقق من مطابقة الأعمال المنفذة للمواصفات، مع توثيق نتائج التفتيش والاختبارات ضمن النموذج.
- وضع خارطة طريق مؤسسية متدرجة لتبنّي النمذجة في الشركات العاملة في قطاع النفط والغاز، تنطلق من تقييم الجاهزية الراهنة وتنتهي بالتكامل الشامل مع منظومات إدارة الأصول.
- تطوير الإطار التعاقدى للمشاريع بحيث يتضمّن متطلبات صريحة لاعتماد النمذجة، وتحديد المسؤوليات والأدوار المرتبطة بها بين أطراف العقد، بما يقلّل النزاعات الناشئة عن إعادة العمل.
- تكثيف الاستثمار في التقنيات المتقدمة المُكمّلة للنمذجة، كتقنيات الواقع المعزز والذكاء الاصطناعي، لما لها من دور في رفع كفاءة التحقق البصري والتحليل التنبئي للأخطاء.
- إنشاء قواعد بيانات مؤسسية لتوثيق حالات إعادة العمل وأسبابها، وتحليلها بصورة دورية لاستخلاص الدروس المستفادة وتغذية برامج التحسين المستمر.
- تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات العاملة في قطاع النفط والغاز لتطوير برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في النمذجة، تستجيب لاحتياجات السوق الفعلية وتسهم في سدّ الفجوة بين المخرجات الأكاديمية ومتطلبات الصناعة.

- تفعيل دور الجهات التنظيمية في إصدار معايير وأدلة استرشادية لتبني النمذجة في مشاريع النفط والغاز، بما يضمن توحيد الممارسات ورفع مستوى الجودة على مستوى القطاع.
- إجراء دراسات مستقبلية تتناول متغيرات وسيطة ومعدلة قد تؤثر في العلاقة بين النمذجة وتقليل إعادة العمل، كالثقافة التنظيمية، وجاهزية الكوادر، ومستوى النضج الرقمي للمؤسسة، فضلاً عن دراسات مقارنة بين قطاعات صناعية مختلفة وبين بيئات جغرافية متباينة.

Abstract

This study aimed to investigate the impact of implementing Building Information Modeling (BIM) — through its four dimensions: clash detection, interdisciplinary coordination, 4D/5D digital simulation, and digital quality management — on rework reduction in oil and gas engineering projects. The study adopted the descriptive-analytical approach, employing a quantitative method for data collection and analysis. The study population consisted of professionals working in oil and gas engineering projects, including engineers, project managers, BIM coordinators, and technical supervisors. A questionnaire was distributed to (400) respondents, of which (357) were valid for analysis. Several statistical methods were applied using SPSS v.27, including Cronbach's Alpha, Pearson correlation, and simple and multiple linear regression analyses. The results revealed a statistically significant impact at the level ($\alpha \leq 0.05$) of the combined BIM dimensions on rework reduction, with a coefficient of determination ($R^2 = 0.718$). Clash detection emerged as the most influential dimension in the multiple regression model, while digital simulation achieved the highest simple correlation coefficient with the dependent variable. The study recommends adopting BIM as an integrated system rather than fragmented tools, establishing a common data environment among disciplinary teams, creating specialized units for digital quality management, and developing the contractual framework of projects to include explicit BIM requirements. It also recommends intensifying investment in complementary technologies such as augmented reality and artificial intelligence to enhance visual verification and predictive analysis of errors.

Keywords: Building Information Modeling, Clash Detection, Interdisciplinary Coordination, Digital Simulation, Digital Quality Management, Rework, Oil and Gas Projects.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الجنابي، عاصم موفق، وعبدالمنعم، محمد شوقي، والداش، كريم محمد. (٢٠٢٠). العوامل المسببة لإعادة العمل وتأثيرها على أداء المشاريع في مصر. *Journal of Civil Engineering and Management*، ٢٦(7)، ٦٦٦-689. <https://doi.org/10.3846/jcem.2020.12916>
- حمدي، سعاد أحمد، وعبدالصبور، إيناس. (٢٠٢٢). استخدام نمذجة معلومات البناء BIM في التحكم في تكلفة المباني المستدامة خلال مرحلة التصميم. *مجلة البحوث الهندسية - جامعة حلوان*، ١٧٤، ١٠٨-١٢٨. https://erj.journals.ekb.eg/article_242277.html
- الديب، أحمد محمد، وفرج، محمد عبدالعاطي، وعبدالحافظ، لمياء محمد. (٢٠٢٢). استخدام نمذجة معلومات البناء كأداة للإدارة الرشيدة في عمليات التشييد - دراسة حالة. *مجلة عين شمس الهندسية*، ١٣(٢)، ١٠١٥٥٦. <https://doi.org/10.1016/j.asej.2021.07.009>
- السعيد، حيدر كاظم محمد، والسوداني، حيدر نعمة. (٢٠٢٤). تحسين تطبيق نمذجة معلومات البناء (BIM) في صناعة التشييد. *مجلة الهندسة - جامعة بغداد*، ٣٠(٢)، ٨٥-١٠٤. <https://doi.org/10.31026/j.eng.2024.02.06>
- السيوفي، سارة محمد، و خليل، أيمن حسين حسني، ومحمد، حسام حسن. (٢٠٢٦). إطار شامل لتقييم إعادة العمل في مشاريع الجسور باستخدام إدارة القيمة المكتسبة (EVM) ونمذجة معلومات البناء (BIM). *Scientific Reports*، ١٦، المقال ٥٦٨٢. <https://doi.org/10.1038/s41598-025-27546-0>
- شقور، إيمان نبيل. (٢٠٢٢). دور تطبيقات نمذجة معلومات البناء (BIM) في تعزيز مجالات المعرفة لإدارة المشاريع في مصر. *مجلة عين شمس الهندسية*، ١٣(١)، ١٠١٥٠٩. <https://doi.org/10.1016/j.asej.2021.06.005>
- صبري، مي، وموتاوة، إبراهيم، والشيخ، آسر. (٢٠٢٣). أسباب إعادة العمل في مشاريع البناء والتشييد في مصر. *مجلة جامعة الأزهر لبحوث الهندسة المدنية (CERM)*، ٤٥(1)، ١٩٣-210. <https://azharcermjournal.com/CERMF2301/P23-01-12.pdf>

- عبدالباري، محمد، وإدكنز، أندرو، ودرة، عصام محمد. (٢٠٢٠). تقليل أسباب إعادة العمل المتعلقة بالعميل في مشاريع المسار السريع باستخدام نمذجة معلومات البناء. *Journal of Information Technology in Construction (ITcon)*, 25, 140–160. <https://doi.org/10.36680/j.itcon.2020.009>
- عبدالمنعم، محمد شوقي، ومحمد، أحمد. (٢٠٢٣). نحو إطار عمل لتبني تطبيق نمذجة معلومات البناء (BIM) لتعزيز مجالات إدارة المشاريع في مصر. *مجلة جامعة الأزهر – قسم الهندسة*, ١٨ (٦٨)، ٨٦٨–٨٩٠. https://jaes.journals.ekb.eg/article_283079.html

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdelbary, M., Edkins, A., & Dorra, E. M. (2020). Reducing CRR in fast-track projects through BIM. *Journal of Information Technology in Construction (ITcon)*, 25, 140–160. <https://doi.org/10.36680/j.itcon.2020.009>
- Al-Janabi, A. M., Abdel-Monem, M. S., & El-Dash, K. M. (2020). Factors causing rework and their impact on projects' performance in Egypt. *Journal of Civil Engineering and Management*, 26(7), 666–689. <https://doi.org/10.3846/jcem.2020.12916>
- Asadi, R., Rotimi, J. O. B., & Wilkinson, S. (2023). Rework causes classification model with liable parties of the contract in construction projects. *Frontiers in Built Environment*, 9, 1143829, 1–20. <https://doi.org/10.3389/fbuil.2023.1143829>
- Bhatarai, R., Banihashemi, S., Shakouri, M., & Antwi-Afari, M. (2025). Integration of Augmented Reality with Building Information Modeling: Design Optimization and Construction Rework Reduction Perspective: R. Bhatarai et al. *Archives of Computational Methods in Engineering*, 32(4), 2233-2254.
- Elseufy, S. M., Khalil, A. H. H., & Mohamed, H. H. (2026). A comprehensive framework for evaluating bridge project rework through earned value management (EVM) and building information modeling (BIM). *Scientific Reports*, 16, Article 5682. <https://doi.org/10.1038/s41598-025-27546-0>
- Fakhimi, A. H., Sardroud, J. M., Mazroi, A., Goreishi, S. R., & Azhar, S. (2021). Building information modeling deployment in oil, gas and petrochemical industry: An adoption roadmap. *Civil Engineering Infrastructures Journal*, 54(2), 281–299. <https://doi.org/10.22059/cej.2020.302855.1680>
- Izran, I. M., Khudzari, F., Rahman, R. A., Alias, A. R., & Naganathan, H. (2024, June). Reducing rework in BIM-based construction project: factors and strategies. In *International conference on structural engineering and construction management* (pp. 375-384). Cham: Springer Nature Switzerland.
- Jalaei, F., Zoghi, M., & Khoshand, A. (2021). Life cycle environmental impact assessment to manage and optimize construction waste using Building Information Modeling (BIM). *International Journal of Construction Management*, 21(8), 784-801.

- Juliana, A., Oladimeji, O., Abiodun, A. O., Haddad, A. N., & Tam, V. W. Y. (2023). Influence of rework on construction project performance in Nigeria. *International Journal of Construction Management*, 24(8), 888–893. <https://doi.org/10.1080/15623599.2023.2239439>
- Love, P. E. D., Matthews, J., Porter, S. R., Sing, M. C. P., & Fang, W. (2022). State of science: Why does rework occur in construction? What are its consequences? And what can be done to mitigate its occurrence? *Engineering*, 18, 246–258. <https://doi.org/10.1016/j.eng.2022.04.014>
- Mamdouh, M., Moursy, O., Hassan, A. A., & Gerges, V. F. (2024, September). A comparison between CAD system and building information modelling (BIM). In *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science* (Vol. 1396, No. 1, p. 012037). IOP Publishing.
- Porwal, A., Parsamehr, M., Szostopal, D., Ruparathna, R., & Hewage, K. (2023). The integration of building information modeling (BIM) and system dynamic modeling to minimize construction waste generation from change orders. *International Journal of Construction Management*, 23(1), 156-166.
- Rane, N. (2023). Integrating building information modelling (BIM) and artificial intelligence (AI) for smart construction schedule, cost, quality, and safety management: challenges and opportunities. *Cost, Quality, and Safety Management: Challenges and Opportunities* (September 16, 2023).
- Sompolgrunk, A., Banihashemi, S., & Mohandes, S. R. (2023). Building information modelling (BIM) and the return on investment: a systematic analysis. *Construction Innovation*, 23(1), 129-154.
- Waqar, A., Nisar, S., & Qadir, S. (2025). BIM-driven sustainable safety management solutions for downstream oil and gas (D-O&G) construction projects. *Environmental Challenges*, 18, 101058. <https://doi.org/10.1016/j.envc.2024.101058>
- Waqar, A., Othman, I., & González-Lezcano, R. A. (2023). Challenges to the implementation of BIM for the risk management of oil and gas construction projects: Structural equation modeling approach. *Sustainability*, 15(10), 8019. <https://doi.org/10.3390/su15108019>

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس أثر تطبيق نمذجة معلومات المنشأة على تقليل إعادة العمل: دراسة تطبيقية على مشاريع هندسة النفط والغاز في المملكة العربية السعودية.

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

١- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى

٢- العمر ☐ 30 سنة فأقل ☐ من 40 - 30 سنة ☐ 50 - 40 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر

٣- المؤهل العلمي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٤- سنوات الخبرة ☐ ٥ سنوات فأقل ☐ من ١٠ - ٥ سنوات ☐ أكثر من ١٥ سنة ☐ من ١٠ - ١٥ سنة

٥- المسمى الوظيفي ☐ مدير مشروع ☐ مهندس تصميم ☐ منسق نمذجة ☐ مشرف فني ☐ مهندس جودة وسلامة ☐ مهندس جدولة وتكلفة

ثانيا محاور الاستبيان

✿ المحور الأول: تطبيق نمذجة معلومات المنشأة، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

البعد					أوافق بشدة	أوافق بشدة	معارض بشدة	معارض بشدة
كشف التعارضات التصميمية								
تُسهّم تطبيقات النمذجة في الكشف المبكر عن التعارضات بين العناصر الإنشائية والميكانيكية في مشاريع النفط والغاز.								
تتيح النمذجة اكتشاف التعارضات الصلبة (Hard Clashes) قبل الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.								
تُساعد النمذجة على رصد التعارضات الناعمة (Soft Clashes) المتعلقة بمسافات الأمان والصيانة.								
يُسهّم كشف التعارضات في تقليل الحاجة إلى تعديلات تصميمية متأخرة.								
التنسيق بين التخصصات الهندسية								
تُوفّر النمذجة بيئة بيانات مشتركة (CDE) تُتيح تبادل المعلومات بين فرق التخصصات.								
تُسهّم النمذجة في توحيد المرجعية المعلوماتية بين الفرق الهندسية المختلفة.								
تدعم النمذجة الاجتماعات التنسيقية الدورية بين فرق المشروع.								

المعيار					البعد
معارض	أوافق	أوافق	محايد	معارض	بشدة
					تُسهّل النمذجة توزيع الأدوار والمسؤوليات بين منسقي التخصصات.
المحاكاة الرقمية وإدارة الجدول الزمني					
					تُتيح المحاكاة الرقمية تتبّع مراحل تنفيذ المشروع زمنياً قبل البدء الفعلي.
					تُسهّل المحاكاة في تقدير أثر التغييرات على المسار الحرج للمشروع.
					تدعم المحاكاة الخماسية (5D) ضبط التكلفة المرتبطة بالأنشطة المجدولة.
					تُسهّل المحاكاة الرقمية تقييم سيناريوهات التنفيذ البديلة.
إدارة جودة التنفيذ رقمياً					
					تُسهّل النمذجة في توفير مرجعية رقمية لمقارنة الأعمال المنفذة بالموصفات.
					تُتيح النمذجة توثيق عمليات التفتيش والمراجعة بصورة آنية.
					تدعم النمذجة ربط نتائج الاختبارات بعناصر النموذج الرقمي.
					تُسهّل النمذجة في تعزيز شفافية متابعة معايير الجودة في الموقع.

✿ المحور الثاني: تقليل إعادة العمل، ضع إشارة (✓) في المربع المناسب لاختيارك:

المعارض بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	أوافق بشدة	البعد
					يسهم تطبيق النمذجة في خفض التكاليف الناتجة عن إعادة تنفيذ الأعمال.
					تقلل النمذجة من الوقت الضائع نتيجة إعادة العمل.
					تسهم النمذجة في تحسين جودة المخرجات النهائية للمشروع.
					تقلل النمذجة من الأخطاء التصميمية في مشاريع النفط والغاز.
					تسهم النمذجة في تقليل الأخطاء التنفيذية في الموقع.
					يسهم استخدام النمذجة في تقليل النفقات غير المخطط لها.
					تدعم النمذجة الالتزام بالجدول الزمني المعتمد للمشروع.
					تسهم النمذجة في تقليل أوامر التغيير المرتبطة بالأخطاء.
					تحسن النمذجة من مطابقة الأعمال المنفذة للمواصفات الفنية.
					تسهم النمذجة في تقليل النزاعات المرتبطة بإعادة العمل بين أطراف المشروع.

مع خالص التقدير والاحترام

Mid Ocean University

College of Management

Department of Project Management



**The Impact of Building Information Modeling (BIM)
Application on Reducing Rework: An Applied Study
on Oil and Gas Engineering Projects in the Kingdom
of Saudi Arabia**

Prepared by:

Ali Basim Al-Muallim

2021201214

Main supervisor/

Dr. Al-Faisal Abdelhamid

Second supervisor/

Dr. Fayez Jarad

٢٠٢٦ – ١٤٤٨